القسم الأول

الدراسة

- الفصل الأول: ترجمة ابن عصفور

- الفصل الثانى: كتاب (مُثل المقرب)

الفصل الأول

ترجمة ابن عصفور

اسمه ونسبه:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور بن فرحون[1]، هذا اسمه الذي اشتهر به عند اكثر من ترجم لـه، وقد أورد المراكشي في الذيل والتكملة ترجمة غير هذه الترجمة، حيث أورد اسمه: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن احمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي[2] فقد زاد المراكشي في نسبه أن اسم أبيه، الحسين، ثم زاد مجموعة من أسماء آبائه لم أجدها عند غيره من الذين ترجموا لابن عصفور.

أما أبو الحسين فقد يكون تحريفاً لكنية ابن عصفور، لا اسم أبيه، ومهما يكن الأمر فإن الاعتماد على المشهور والأكثر الذي عليه المؤرخون، هو الأولى عندي في إثبات اسم ابن عصفور ونسبه.

مولده ونشأته:

ولد ابن عصفور بإشبيلية بالأندلس سنة ٥٩٧ هـ ونشأ بها ودرس العلم، ولكن المصادر التي رجعت إليها لترجمة ابن عصفور لم تذكر شيئاً من مراحل حياة ابن عصفور الأولى، أو ذكر الأحوال العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لأسرته.

وبالنظر إلى الفترة التي ولد فيها ابن عصفور نستطيع القول بأنه قد نشأ بين أحضان دولتين عظيمتين هما الدولة الموحدية، والدولة الحفصية الأمر الذي يسَّر لابن عصفور فرصة الاستفادة من الظروف المحيطة، حيث كانت الأمور

---

(١)(فرحون) انفرد بذكره بروكلمان، دون غيره ممن ترجم لابن عصفور، ينظر: (تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦).

وينظر ترجمة ابن عصفور في: (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥ وما بعدها)، و(فوات الوفيات ٣ : ١٠٩ وما بعدها)، و(نفح الطيب ٢ : ٢٠٩)، و(معجم المؤلفين ٤ : ٢٥١)، و(تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦).

(٢)ينظر: (الذيل والتكملة ٥ : ٤١٣).

الاقتصادية تؤهل مدينة أشبيلية لأن تكون قاعدة حضارة وعلوم[1] الأمر الذي فسح المجال لابن عصفور أن يعبَّ من معين معارف مختلفة على يد مشاهير عصره من العلماء الذين أسهموا إسهامًا مباشرًا في بناء شخصية ابن عصفور العلمية، وأثـَّروا في صقل موهبته، ليظهر بذلك علماً من أعلام هذه الأمة.

شيوخـه:

أخذ العلم عن أبي الحسن الدباج ثم عن أبي علي الشـَّلـَوْبين ولم تذكر المصادر التي ترجمت لابن عصفور من شيوخه سوى هذين العالمين[2].

ثم حدثت بينه وبين الشلوبين منافرة ومقاطعة، بعدها تصدر للاشتغال بالتدريس بالأندلس، وغيرها من البلدان[3] حيث درس في أشبيلية، شريش ومالقة، ولورقة، ومرسية، وغيرها.

أولاً: أبو علي الشّلوبين

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَـلـَوْبين، بفتح الشين واللام، وإسكان الواو، والشلوبين كلمة أندلسية تعني " الأبيض الأشقر "، والشلوبين من أئمة العربية في زمانه، لـه معرفة بنقد الشعر، معلماً بارعاً، أخذ عن ابن ملكون، اشتغل بالتدريس نحو ستـين سنـة، أخذ عنه ابن أبي الأحوص، وابن فرخون وغيرهما، من مؤلفاته: تعليقات على كتاب سيبيويه، وشرحان على الجزولية، ولـه كتاب التوطئة في النحو.

توفى سنة ٦٤٥ هـ[4]، وعلى الرغم من تدريسه لابن عصفور، إلا أنه كان يبغضهُ، ويؤلب الطلاب ضده، قال أحد تلاميذ الشلوبين: " قال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني ابن عصفور، فلما خرجنا سرنا إليه .... فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا .... "[5] وعلى الرغم من ذلك فإن فضل الشلوبين في تعليم

---

(١)ينظر: (عصر المرابطين والموحدين ٢ : ٢١٢ وما بعدها)، و(الذيل والتكملة ٥ : ٤٦١ وما بعدها).
(٢)ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩)، و(نفح الطيب ٢ : ٢٧٠)، و(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٣)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٤)ينظر:(بغية الوعاة ٢ : ٢٢٤ وما بعدها).
(٥) (نفح الطيب ٢ : ٢٠٩ وما بعدها).

ابن عصفور واضح في سطوع شمسه، وعلو سيطه، حيث لازم الشلوبين عشر سنين حتى ختم عليه كتاب سيبويه[1].

ثانياً: أبو الحسن الدّبّاج

هو: علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج الإشبيلي اللخمي، كان نحوياً أديباً، عالماً بالقراءات أخذ النحو على أئمة جهابذة، منهم ابن خروف وقرأ القرآن على أبي بكر بن صاف، وقد تصدر لإقراء النحو، والقرآن مدة خمسين سنة.

من شعره:

رضيتُ كفافي رتبةً ومعيشة ... فَلَسْتُ أسَامِي مُوسِراً وَوَجيهَاً

وَمَنْ جرَّ أثْوابَ الزَّمانِ طَوِيلَةً ... فَلا بُدَّ يَوماً أنْ سَيُعثرَ فَيهَا

وكانت وفاته في سنة ٦٤٦ هـ[2].

أما ابن عصفور فقد كان أصبرَ الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، لذا نجد أغلب الكتب التي ترجمت لابن عصفور تصفه بأنه حامل لواء العربية بالأندلس[3].

كما تصفه تلك المصادر بأنَّه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك[4]، وهذا دليل على أنه التزم بالتخصص الدقيق، وهو النحو وتبحر فيه، ونهل من معينه دون أن يشركه بعلم آخر غيره حتى يكون كل وقته وجهده في خدمة النحو، وأن يجعل كل العلوم الأخرى خادمة للنحو، الذي هو أساس النجاح في كل علوم العربية، وتدل مصنفات ابن عصفور أن العلاقة وثيقة بينه وبين علم النحو، لأن أغلب هذه المصنفات تصب في هذا العلم وإنْ لم تكن كلها، وسيتم ذكر هذه المصنفات لاحقاً، وعلى ما سبق ذكره، فإن العبارة السابقة هي بمثابة إشادة به ومدح، وليس المقصود بها الذم والقدح، والمتتبع لمؤلفات ابن عصفور يجده ملماً بالقراءات، والشعر، والقرآن واللغة، وغيرها من الأمور التي صيَّرها خادمة

---

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣ ك ١٠٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ١٥٣) و(شذرات الذهب ٥ : ٣٣٠).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠) و(فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و(شذرات الذهب ٥ : ٣٣٠) و(الوافي بالوفيات ٢ : ٢٦٥)، و(الأعلام ٥ : ٢٧).

(٤) (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

لمؤلفاته، وشاهدةً لآرائه، واختياراته، ولذلك ذاعت شهرته، وعلا قدره، من إشبيلية بالأندلس، إلى تونس بأفريقيا، فصارت لـه الحظوة بين الخلفاء، والرتبة بين العلماء.

تـــلاميـــذه:

على الرغم من تصدره للاشتغال بالتدريس، وتنقله بين بلاد كثيرة، منها اشبيلية، وشريش، ومالقة، ولورقة، ومرسية[1] بالأندلس، إلى أن وصل إلى تونس بالشمال الأفريقي، فإن المصادر تذكر لنا أسماء عديدةً من تلاميذه الذين قرؤوا على يده ، فقد وجدت أبا حيان[2] الأندلسي يذكر في كتابه ارتشاف الضَّرَب، أحد تلاميذ ابن عصفور، وهو ابن الصفار[3] حيث يقول: " .... وهو كثير فصيح، خلافاً لما في شرح الصفار، الذي كتبه ابن عصفور .... وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله تعالى .... "[4].

وابن الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسي، الشهير بالصفار، من شيوخه الشلَوْبين، توفى سنة ثلاثين وسبعمائة هـ[5].

ومن تلاميذ ابن عصفور أيضًا:

ـ أبو عثمان الطَّبيري سعيد بن الحكم القرشيّ[6].

ـ أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الأوسيّ الخضراوى والمعروف بابن عذرة الأنصاري[7].

ـ أبو عبد الله الشَّلوبين الأصغر، محمد بن عليّ الأنصاري المالقي[8].

---

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩).

(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي الغرناطي نحوي، ولغوي، ومفسر، ولد بغرناطة، كان تعلمه بين الأندلس، ومصر، والحجاز، من شيوخه: أبي جعفر الطبَّاع، وابن أبي الأحوص، والبهاء ابن النحاس، من مؤلفاته: البحر المحيط في التفسير، ارتشاف الضَرَب،التذييل والتكملة في شرح التسهيل، وغير ذلك كثير، توفى سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٢٨٠ وما بعدها).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢٥٦).

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٥٥ وما بعدها).

(٥) ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٢٥٦).

(٦) ينظ: بغية الوعاة: (١ :٢٨٣).

(٧) المصدر نفسه: (١: ٥١٠).

(٨) المصدر نفسه (١: ١٨٧).

مؤلفاتــه:

ذكرت المصادر جملة من الآثار العلمية التي ألفها ابن عصفور في العلوم المختلفة من نحو، وصرف، وأدب، إلا أنَّ الملاحظ على هذه المؤلفات لم تظهر كلها إلى حيز الوجود، وأن ما وصل منها يمثل الشيء اليسير إذا ما قورن بعدد مؤلفاته المذكورة في المصادر التي ترجمت لابن عصفور، وقد قمت بذكر هذه المؤلفات مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للحروف، وذلك لعدم معرفة تاريخ تأليف هذه المصنفات، الأمر الذي لا يسمح بترتيب هذه المصنفات حسب الأسبقية التاريخية.

ومن هذه المؤلفات:

أولاً.. المؤلفات التي وصلت إلينا:

(١) شرح الجمل: وهو شرح جمل الزجاجي.

ذكره السيوطي في بغية الوعاة[١] حيث أوضح أنَّ لـه ثلاثة شروح على الجمل، وهذه الشروح هي: الشرح الكبير، والأوسط، والصغير، أما الشرح الكبير فهو مطبوع الآن، بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، ١٩٩٩ ف.

وما وصل من هذه الشروح اثنان فقط[٢].

(٢) مُثل المقرب:

وهو الكتاب الذي بين يدي التحقيق، وقد يطلق عليه خطـأً(شرح المقرب)، والصواب أن اسمه (مُثل المقرب) لأن المصادر أشارت إلى أن شرح المقرب لم يتمه ابن عصفور، وأكدت المصادر أن لـه شرح المقرب وشرح الحماسة، وهذه شروح لم يكملها[٣] وذكر بروكلمان كتاب المقرب ضمن مؤلفات ابن عصفور ثم قال: " ولـه عليه شرح بعنوان (المُثل)"[٤] وسيتم ذكر أسباب تأليف هذا

---

(١)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

(٢)ينظر: (شرح الجمل ١ : ٣٨).

(٣)(الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥).

(٤)(تأريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

الكتاب ومنهجه، وعلاقته بكتاب المقرب عند الحديث عن هذا الكتاب بشكل مفصلٍ.

(٣) المقــرب:

وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور بناءً على طلب الأمير الحفصي في تونس، الأمير أبي زكريا بن أبي محمد بن أبي حفص، الذي طلب منه وضع تأليف خفيف خالٍ من الإطناب بعيداً عن الاختصار المخل، يحتوي على كليات النحو، لا يورد فيه الخلاف، مجرداً من ذكر التعليل، وقد أورد ابن عصفور منهجه هذا في مقدمة المقرب،. وفي هذا الكتاب يذكر ابن عصفور القاعدة، ثم يأتي لها بمثال، أو شاهد شعري، أو نثري، مع الالتزام بعدم ذكر الخلاف، أو العلة، وكذلك لا يذكر المذاهب إلا في القليل النادر، وهذا المنهج الذي ارتسمه قد أثر في صورة الكتاب، فقد خرج هذا الكتاب قليل الأمثلة يشوب مسائله إشكالٌ، وغموض واعجام، الأمر الذي دعا الأمير سالف الذكر أن يطلب منه وضع جزءٍ خفيفٍ يعالج فيه هذا القصور الذي وقع في كتابه المقرب، بسبب هذا المنهج الذي اتبعه في تأليفه[١].

(٤) الممتع في التصريف:

ذكرت المصادر[٢] كتاب الممتع في التصريف ضمن الكتب التي ألفها ابن عصفور، وهو مطبوع الآن بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب، طبعة ١٩٧٠ ف، وهو كتاب يقع في اثنين وثلاثين باباً تعالج القضايا الصرفية، وقد وقع بين يديَّ نسخة مخطوطة لهذا الكتاب، نسخة خزانة القروين بفاس، في وضع غير جيد، من حيث كثرة الطمس، وعدم وضوح الكلمات.

(٥) ضرائر الشعر:

من أهم الكتب التي ألفها ابن عصفور، حيث اهتم فيه باحتواء الضرورات الشعرية، الأمر الذي جعله يعتمد على كثير من المصادر للحصول على مفردات الموضوع، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشواهد النحوية، لأن موضوع الضرورة الشعرية يدور حول الإجازات التي تمنح للشاعر من اجل المحافظة على الوزن

---

(١)ينظر: (مقدمة مُثل المقرب).

(٢)(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠) و (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥) و (بروكلمان ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

الشعري، فتراه يتجاوز بعض القواعد النحوية في إطار محدود، فيرتكب هذه التجاوزات المحدودة، محافظةً على استقامة الوزن الشعري، وهذا الكتاب - ضرائر الشعر - جمع فيه ابن عصفور الضرائر الشعرية، ورتّبها، وقسّمها، بشكل محكم، الأمر الذي جعل كثيراً من العلماء قدَيماً، وحديثاً يهتم بهذا الكتاب، ويعبّ من معينه، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق، السيد إبراهيم أحمد، سنة ١٩٨٢ ف، دار الأندلس بيروت - لبنان.

ثانياً .. مؤلفات مفقودة[١]:

١ - كتاب: الأزهار.
٢ - كتاب: إنارة الدياجي.
٣ - كتاب: السالف والعذار.
٤ - كتاب السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقبان، وهو رجز في النحو.
٥ - كتاب: إيضاح المشكل، شرح المغرّب للمطرّزي.
٦ - كتاب: مختصر الغرة.
٧ - كتاب: مختصر المحتسب.
٨ - كتاب: المفتاح.
٩ - كتاب: المقنع.
١٠ - كتاب: منظومة في النحو.
١١ - شرح ديوان المتنبي.
١٢ - شرح الحماسة.
١٣ - شرح كتاب سيبويه.

شعـــره:

على الرغم من استشهاده كثيراً بالشعر عند تمثيله للمسائل، أو تعرضه لتقعيد القواعد، وهذا شأن غيره من النحاة، في مؤلفاتهم، حيث يعتمدون اعتماداً كبيراً على إيراد الشواهد الشعرية، وهذا شأن ابن عصفور أيضاً إلا أني لم أعثر على شعر كثير ينسب إلى ابن عصفور في المصادر التي تناولت حياة ابن عصفور بالترجمة، ولا في

(١)تنظر هذه المؤلفات المفقودة في: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و (تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

المراجع التي ألفت حديثاً، أو حققت مؤخراً وفيها تعرض لحياة ابن عصفور من بعيد أو قريب. إلا أني قد وجدت بعض الأبيات منسوبة لابن عصفور، مبثوثة في بعض المصادر التي ترجمت لحياته، وهذه الأبيات من القلة، والندرة، إلى درجة أنها لا يمكن أن تعطي الدارس فرصة الحكم لابن عصفور بأنه شاعر، ذو موهبة يمكن أن يوضع بين مصاف شعراء عصره، وهذا الحكم أيضاً يجعلني أصطدم بخبرته في مجال الضرورة الشعرية، وهي معرفة دقيقة بأحكام الوزن العروضي، من خلال القاعدة النحوية، الأمر الذي يتمثل في كتابه: (ضرائر الشعر)، فأحكام الضرورة تعتمد اعتماداً كبيراً على أحكام الأوزان الشعرية من خلال تطبيق القاعدة النحوية، وخلاصة الأمر، أن ابن عصفور قد أثر انشغاله بصناعة النحو على قدرته في الشعر أي: أن سبب عزوفه عن الإكثار من الشعر، والانشغال بصناعته هو اهتمامه الشديد بحرفة النحو، وميوله إلى اللغة وعلومها، وقد ذكرت سالفاً أنه لم يوجد عنده ما يؤخذ منه إلاّ النحو، ولم يتأهل لغيره، وأقدم الآن مجموعة الأبيات الشعرية التي عثرت عليها منسوبة لابن عصفور حيث يقول[1]:

لـمَّا تـدَنَّـسْـتُ بالتفـريـط فـي كِـبَرِي ... وَصِرْتُ مُغْرًى بِشُرْبِ الراح واللَّعْسِ

أَيْقَـنْـتُ أنَّ خِضَـابَ الشَّـيْـبِ أسْتُرُ لي ... إنَّ البَيَـــاضَ قـلـيـلُ الحمـل للدَّنَـس

وفاتـــه:

توفى ابن عصفور في تونس، سنة تسع وستين وستمائة، على الأرجح وقد ذكر بعض المؤرخين خلاف ذلك، إلاّ أنه لا يعد خلافاً كبيراً يهتم بـه من حيث زمن وفاته[2] أما الأمر الجدير بالاهتمام هو ذلك الاختلاف الوارد في سبب وفاته، فقد ورد في ذلك روايتان:

الأولى: أنه لم يكن عنده ورع، فجلس في مجلس شراب، فلم يزل يرجم بالنَّارنج إلى أن مات[3].

---

(١)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

(٢)ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

(٣) المصدر نفسه.

الثانية: أن ابن عصفور كان جالساً بحضرة أحد الخلفاء الحفصيين، فقال السلطان مفاخراً: قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً، فأجابه ابن عصفور قائلاً: بنا وبأمثالنا، الأمر الذي تضايق منه السلطان، وعندما قام ابن عصفور ليخرج، أمر السلطان رجاله أن يلقوه في الجابية فالقوة فيها، ثم إنهم لا يتركوه يخرج منها، كلما أراد الصعود ردوه إليها، مظهرين اللعب معه فأصابه من ذلك برد شديد، تحول بعد ذلك إلى حمى ومات بعد ذلك [1].

بالنظر إلى الروايتين السابقتين حول سبب وفاة ابن عصفور، أرى أن الرواية الأولى لا يمكن القبول بها، لتكون نهاية لعالم جليل ترك بصماته على جدار اللغة العظيمة، وجعل عقله رهناً لخدمة النحو واللغة، ومؤلفاته العظيمة خير شاهد على ذلك، ومن المستبعد أن يجلس عالم هذه صفاته، وعمره بتجاوز السبعين، وعلى منزلة كمنزلة ابن عصفور في مجلس شراب، يؤدي إلى رجمه بالنارنج إلى أن يموت.

إن القبول بهذه الرواية يجعلنا نقبل بالاستخفاف بحياة علمائنا الإجلاء، دون أن يُجَادَلَ في هذا من أجل الوصول إلى الحقيقة المرضية، في وقت توجد فيه رواية أخرى تكون دليلاً على بطلان هذه الرواية السابقة.

أما الرواية الثانية فهي الأقرب للاعتماد، والتصديق لأن مخالطة السلاطين، والأمراء تستوجب من عالم كابن عصفور أن يجاري السلطان في أقواله، وخصوصاً وهو يفتخر بسلطانه وعظمة دولته، الأمر الذي جعله يرى كلام ابن عصفور إنقاصاً لسيادته، وإضعافاً لسطوته، الأمر الذي جعله يدبر لـه هذه الميتة، على هذه الطريقة.

---

(١)(تأريخ الدولتين ٣٠).

الفصل الثانى

كتاب (مُثل المقرب)

- المبحث الأول: سبب تأليفه الكتاب.
- المبحث الثانى: مصادره.
- المبحث الثالث: منهجه.
- المبحث الرابع: شواهده ـ العلة النحوية
- المبحث الخامس: موقفه من آراء النحاة.
- الخاتمة.

سبب تأليفه (مُثل المقرب):

بالنظر إلى فترة حياة ابن عصفور، والتي تبدأ بولادته سنة ٥٩٧ هـ، إلى وفاته سنة ٦٦٩ هـ، يلاحظ أن حياته امتدت نيفاً وسبعين عاماً، عاشها بين أحضان دولتين عظيمتين حكمتا الأندلس، والمغرب، هما دولة الموحدين ودولة الحفصيين، التي انقسمت عن الدولة الموحدية لتحكم تونس، وما جاورها في شمال أفريقيا، ثم انقسمت هذه الدولة الحفصية على دولتين، حيث استقل الأمير، أبو زكريا يحيى بن أبي إسحق إبراهيم بن حفص، رابع الخلفاء الحفصيين، وخرج على الدولة الحفصية " واستحدث ملكاً ببجاية وقسنطينة وما إليها .... "[1] وهكذا استمر الانقسام بينهم إلى أن ضعفت دولتهم، وزال ملكهم، بسبب اهتمامهم بزخارف الحياة، ومعالم الأبهة، الأمر الذي يعد من أسباب ضعف هذه الدول، يقول ابن خلدون: " .... فإذا انتبهت عيون ساساتهم وتبطروا في أعطاف ملكهم واستتموا شيات الحضارة، والبذخ والأبهة .... انتحلوا جميع هذه السمات .... وجزعوا من افتقادها وخَلَوْا دولتهم من آثارها .... "[2]، والملاحظ مما سبق أن الحالة السياسية لهذا العصر هي حالة اضطراب، وعدم استقرار، حيث تتعاقب الدول، وتتقلب الإمارات، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في الأحوال العامة.

وعلى الرغم من هذه الحالة الموسومة بعدم الاستقرار السياسي في هذا العصر الذي عاش فيه ابن عصفور ، إلا أن الملاحظ فيه أنه عصر ازدهار علمي وأن اهتمام الخلفاء بطائفة العلماء قد أثر مباشرةً في انتشار التعليم في ربوع الأندلس والمغرب.

حيث نبغ في هذه الأمصار عدد لا بأس به من شيوخ العلم، في مختلف العلوم، وبخاصة علوم اللغة والنحو من أمثال، الشلوبين، والدباج وابن عصفور، وابن

---

(١) ينظر: (مقدمة ابن خلدون: ٣٥٥).

(٢) ينظر: (مقدمة ابن خلدون ٣٢٩ – ٣٥٥).

مالك، وأبي حيان، وغيرهم كثير، وقد أشار ابن عصفور في مقدمة كتابه (مُثل المقرب) الذي بين يدي التحقيق ألان، أن الأمير أبو يحيى، أبو زكريا بن أبي حفص قد أشار عليه أن يضع تأليفاً يستوفي فيه مُثل كتابه (المقرب) بسبب ما لحقه من غموض، واستعجام بسبب المنهج الذي اتبعه في تأليفه، والذي اعتمد فيه الاختصار، وترك كثير من تمثيل مسائله، فكان تأليف هذا الكتاب (مُثل المقرب) استجابةً لإشارة الخليفة ونزولاً عند رغبته[1].

ومما يستفاد من هذا السَّرد أن اهتمام الخلفاء بأمور العلم ومتابعة العلماء وتوجيههم، والإشارة عليهم بأمور تتعلق بتحسين مؤلفاتهم، لهو دليل على ازدهار النواحي العلمية في هذا العصر.

ومن خلال قراءة مقدمة هذا الكتاب، يتضح جلياً السبب الرئيس الذي أوجب على ابن عصفور تأليف كتاب (مُثل المقرب)، حيث يقول: " لمَّا سلكت في كتابي المسمى (المقرب) مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه – بسبب ذلك – إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام .... "[2]، فيلاحظ أن السبب الرئيس لتأليف هذا الكتاب هو إزالة الغموض عن كتابه (المقرب) وهو ما نتج عن ترك تمثيل المسائل الواردة في الكتاب، والناتج من اعتماده مسلك الاختصار كمنهج لتأليف كتاب (المقرب).

والسبب الثاني في تأليف (مُثُل المقرب) يتضح أيضاً من خلال إشارة ابن عصفور في مقدمة هذا الكتاب حيث يقول: " .... فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة .... الأمير .... أبو يحيى بن .... الأمير .... أبو زكريا ابن .... أبي محمد بن الشيخ المجاهد .... أبي حفص .... إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله ليتبين بذلك مشكله، فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشكلة .... "[3].

---

(١) ينظر مقدمة: (مُثل المقرب) محل التحقيق الآن.

(٢)مقدمة (مُثُل المقرب) ٩٧.

(٣)مقدمة (مُثُل المقرب) ٩٧.

من هذه المقدمة يتضح السبب الثاني الذي من اجله ألف ابن عصفور كتابه (مثل المقرب) حيث أفاد أن الأمير الحفصي سالف الذكر، قد أشار عليه، وضع تآليف، يستوعب فيه المثل التي أهملت بسبب منهج الاختصار الذي اعتمده في تأليف كتابه (المقرب).

ونزولاً عند أمر الأمير، وضع ابن عصفور هذا الكتاب – مثل المقرب – لـيُلحق بكتاب – المقرب – ليؤدي الكتابان الفائدة المرجوة منهما، وان الكتابين يمثلان وحدة واحدةً، لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ولهذا رأيت أن وصف ابن عصفور لكتابه (المقرب) بالغموض والإبهام، والاستعجام، لا يزال قائماً، على الرغم من تحقيق – المقرب – وطبعه مؤخراً. إلاّ أن هذه الجهود التي بذلت، لا ترفع عن المقرب، تلك الصفات التي أقرها ابن عصفور، إلا باتباع ما صنعه ابن عصفور نفسه، بتأليفه (مُثُـل المقرب) ليتحقق الهدف بتحقيق المخطوط، ليجمع الله شمل الكاتبين، بعد سبعمائة عام من الفراق، لينهل الطلاب، من معين لا ينضب.

مصادره في كتاب (مُثُـل المقرب)

من خلال دراسة الكتاب يمكن تقسيم المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب على قسمين:

١- مصادر صرح فيها باسم المؤلف والكتاب.

٢- مصادر صرح فيها باسم المؤلف فقط.

أولاً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف والكتاب:

كان ابن عصفور أحياناً يذكر اسم المؤلف واسم الكتاب عند تعرضه للمسائل، كقولـه: " .... ما حكى عن البغداديين أنَّ العرب قالت: هم اللائين فعلوا كذا، ذكر ذلك الفارسي في شيرازياته .... "[1] كما يذكر الهروي وكتابه الأزهية، وكذلك يذكر أبا حاتم السجستاني وكتابهُ، الإبل، ويذكر أبا عبيدة وكتاب مجاز القرآن، هذه

---

(١)قسم التحقيق: ١١٥.

جملة المصادر التي ذكرها ابن عصفور في هذا الكتاب وذكر معها أسماء مؤلفيها، وقد اعتمد ابن عصفور على هذه المصادر في احتجاجه لآرائه، عند ذكرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف فقط:

ويلاحظ كثيراً أنه كان لا يذكر اسم الكتاب، ويكتفي بذكر المؤلف فقط وربما يرجع ذلك إلى اعتماده منهج الاختصار في تأليف هذا الكتاب، فلا يعبأ كثيراً بذكر الكتب مقرونة بأسماء مؤلفيها.

من ذلك قوله: " وقولي: وما، في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء، هذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه "[1].

وكذلك يقول: " ومذهب الأخفش أنَّ، ما، موصولة والجملة التي بعدها الصلة، والخبر محذوف ..." [2] وهذان مثالان على ذكره لاسم المؤلف، دون ذكر اسم الكتاب، وأشرت إلى أن هذه المصادر هي الأكثر ذكراً في هذا الكتاب، وهذه أسماء العلماء الذين ذكرهم ابن عصفور في (مُثل المقرب) وهم: الفراء، والكسائي، وثعلب وأبو بكر بن السراج، وأبو زيد (الأنصاري) وابن كيسان، والمبرد، وأبو عمرو الشيباني، وابن السكيت.

وهكذا أكون قد أحصيت مجموعة المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب بطريقة إحصائية إجمالية، وسيتم الإشارة إلى هذه المصادر، في قسم التحقيق عند ذكره للآراء التي أخذت من هذه المصادر مع تحويل إلى مواضع هذه الآراء في المصادر المذكورة.

منهجه في تأليف: (مُثُـلُ المُقَرِّبِ)

نهج ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب منهجاً مطابقاً لمنهجه في تأليف كتاب: (المقرب) من حيث تقسيمه على أبواب تبدأ بباب: (معرفة علامات الإعراب)،

---

(١) قسم التحقيق: ١٣٨.

(٢) قسم التحقيق: ١٣٩.

وينتهي بباب: (الضرائر) وكذلك منهجه في: (مُثل المقرب) قد بدأ بالبداية نفسها، وانتهى بالنهاية نفسها،إلا انه لم يتعرض في (مثل المقرب) لذكر بعض الأبواب، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنها قد استوفت أمثلتها ومسائلها، الأمر الذي يخرجها عن السبب الذي ألف من اجله الكتاب، وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو التالي:

١- الباب الأول: ذكر حقيقة النحو.

٢- الباب الثاني: تبيين الكلام وأجزائه.

٣- الباب الثالث: الإعراب.

٤- الباب الرابع: الفاعل.

٥- الباب الخامس: نعم وبئس.

٦- الباب السادس: حبذا.

٧- الباب السابع: التعجب.

٨- الباب الثامن: ما لم يسمَّ فاعله.

٩- الباب التاسع: المبتدأ والخبر.

١٠- الباب العاشر: الاشتغال.

١١- الباب الحادي عشر: كان وأخواتها.

١٢- الباب الثاني عشر: الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها.

١٣- الباب الثالث عشر: ما، ولا، ولات.

١٤- الباب الرابع عشر: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

١٥- الباب الخامس عشر: المفعول به.

١٦- باب: الأفعال المتعدية.

١٧- باب: اسم الفاعل.

١٨- باب: الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.

١٩- باب: المصدر العامل عمل فعله.

٢٠- باب: أسماء الأفعال.

٢١- باب: الإعراب.
٢٢- باب: المنصوبات على التشبيه بالمفعول به.
٢٣- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.
٢٤- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم.
٢٥- باب: المفعول معه.
٢٦- باب: الاستثناء.
٢٧- باب: لا.
٢٨- باب: حروف الخفض.
٢٩- باب: الإضافة.
٣٠- باب: النعت.
٣١- باب: عطف النَّسق.
٣٢- باب: التوكيد.
٣٣- باب: البدل.
٣٤- باب: عطف البيان.
٣٥- باب: ذكر نواصب الأفعال.
٣٦- باب: ذكر جوازم الفعل.
٣٧- باب: البناء.
٣٨- باب: الحكاية.
٣٩- باب: إسناد الفعل إلى مؤنث.
٤٠- باب: العدد.
٤١- باب: اسم الفاعل المشتق من العدد.
٤٢- باب: الإدغام من كلمتين.
٤٣- باب: أحكام المتقارب في الإدغام.
٤٤- باب: التقاء الساكنين.
٤٥- باب: همزة الوصل.
٤٦- باب: التثنية، وجمع السلامة.

٤٧- باب: النسب.
٤٨- باب: نوني التوكيد.
٤٩- باب: التصغير.
٥٠- باب: جمع التكسير.
٥١- باب: المصادر.
٥٢- باب: أسماء الفاعلين.
٥٣- باب: الإدغام في الكلمة.
٥٤- باب: البدل.
٥٥- باب: القلب والحذف.
٥٦- باب: الضرائر.

هذه جملة الأبواب التي يتألف منها كتاب (مُثُل المقرب) وهي أبو.ب كتاب: (المقرب) نفسها.

ثانياً.. نهج ابن عصفور في ترتيب كتابه (مُثل المقرب) نهجاً مطابقاً لمنهجه في ترتيب كتابه (المقرب) محافظةً منه على وحدة البناء بين الكتابين لأن الكتابين يمثلان وحدة واحدة، يكمل كلٌ منهما الآخر، لذا حافظ ابن عصفور على وحدة المنهج في تأليف (مُثل المقرب).

ومن خلال متابعة ترتيب الكتاب، أبوابه وفصوله، وجدت أنّه قسمه على النحو التالي:

(١) الكتاب في جملته مقسم على قسمين هما:

أ- أحكام الكلم بعد التركيب.
ب - أحكام الكلم قبل التركيب.

أ- أحكام الكلم بعد التركيب جاءت على قسمين:

١- الإعراب، ويشمل:

أ- المرفوعات مثل الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وباب كان وأخواتها، وباب إنَّ.

ب - المنصوبات. ويضم المفاعيل، والنداء والمجرورات، والإضافة، والتوابع، ونواصب المضارع، وجوازم المضارع.

٢ - البناء: ويضم هذا القسم باب الحكاية، والعدد، والإدغام، والوقف.

ب- أحكام الكلم قبل التركيب

وقد قسمها ابن عصفور على قسمين:

١- وهذا القسم يضم باب التصغير، وجمع التكسير، والمصادر وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين.

٢- ويضم هذا القسم القلب، والحذف، وقد أنهى الكتاب بباب الضرائر الشعرية.

ثالثاً.. من منهجه في هذا الكتاب إيراده للنصوص من كتابه (المقرب) لأجل التمثيل لها، أو إزالة الغموض عنها، فيوردها مسبوقة بجملة (قولي) أي: قولـه في كتاب (المقرب) ثم يختم العبارة بقولـه (إلى آخره) ويذكر بعد ذلك المثال لها بقولـه (مثال ذلك ....)، وهذا المنهج سار عليه ابن عصفور من أول الكتاب إلى آخره.

رابعاً.. لم يتعرض للحدود النحوية بالتمثيل أو الشرح، وقد يرجع ذلك إلى أنّه قد تناولها في كتابه (المقرب) بشكل وافٍ، الأمر الذي يعُد ذكرها في هذا الكتاب (مُثل المقرب) تكراراً لا فائدة من ورائه.

خامساً.. عدم التعرض لذكر الخلافات المذهبية إلا نادراً، أو ذكر الآراء إلا بشكل يسير، عاملاً بذلك على المحافظة على منهجه الذي ارتسمه لتأليف كتاب (المقرب) ليسير عليه في هذا الكتاب أيضاً، هادفاً بذلك إلى إخراج كتابه (مثل المقرب) موافقاً لمنهج (المقرب) لأن الكتابين بمثابة كتاب واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر.

يقول ابن عصفور : إنّه أشار عليه الخليفة الحفصي " .... إلى وضع تأليف منزه عن الإطناب الممل، والاختصار المخل .... عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ..... "[1]. فقد التزم ابن عصفور بهذه المنهجية في

---

(١)(المقرب ١ : ٤٤).

تأليف كتابه (مثل المقرب) فجاء مطابقاً للمقرب تمام المطابقة من حيث هذه المنهجية.

سادساً.. كثرة استشهاده بالشعر وكلام العرب، حيث أورد ما يربو عن مائة وخمسين بيتاً من الشعر لطبقات مختلفة من الشعراء، فقد استشهد بشعر الشعراء الجاهليين بكثرة والإسلاميين، وكذلك بشعر المولدين ولكن على قلة ويذكر كذلك أشعاراً مجهولة القائل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن كتاب (مُثل المقرب) يقوم أساساً على إيراد الأمثلة لمسائل من كتاب (المقرب) ولمَّا كانت هذه صفته، وانّه ليس كتاباً لتقعيد القواعد، أوجد ابن عصفور لنفسه العذر في إيراد الأمثلة من الشعر لشعراء من طبقات مختلفة يصل حدهم الزماني إلى المولدين من الشعراء، وسيتم مناقشة ذلك في فصل الشواهد بشكل مفصل.

أما القرآن الكريم فإنه استشهد بـه بشكل أقل عدداً من شواهده الشعرية، فقد وصلت الآيات القرآنية في شواهده إلى ما يقرب من تسعين آية، فقد يلاحظ إيراده للشواهد القرآنية عند الضرورة، فقط، من حيث تأييد قاعدة نحوية، أو دعم رأي اعتمده، أو رأي يرفضه.

أما الحديث فلم يستشهد إلاّ بحديثين فقط، وسيتم ذكر الأسباب في ذلك عند الحديث عن شواهده بإذن الله.

سابعاً.. الإكثار من الأمثلة للمسائل التي وقعت في (المقرب) دون تمثيل لها أو شرحٍ لمهملها، قال ابن عصفور : " .... فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشكلة، واستوعبت مثلها المهملة .... "[1]، وهذا دليل على أنَّ (مُثل المقرب) كتاب يهتم أصالة بذكر الأمثلة، وإيراد الشواهد لمسائل قد أهمل منها ذلك في كتاب (المقرب) وليس المقصود شرح كتاب (المقرب).

---

(١)مقدمة (مُثل المقرب) ٩٨.

شواهـــدة

إنَّ قـراءةً متأنـيةً واعـية في (مُـثل المقـرب) يمكن أن يتضح من خلالها أنَّ ابن عصفور كغيره من النحاة من حيث إيراده للشواهد النحوية، فقد أورد شواهده من القـرآن الكـريم، والحـديث الـشريف، وأقـوال العـرب – منظومة ومنثورة – ومن خلال عرضه لهذه الشواهد يمكن أن نتبين منهجه في هذه الشواهد.

أولاً: القـرآن الكريـم

" القرآن الكريم هو أشرف نص من حيثُ اللفظُ والمعنى حظيت بـه العربية .... وهو أدقّ نصٍّ ضُبط روايةً ودرايةً وأداءً ...."[1] لذا فهو أعلى أنواع الشواهد مرتبةً عـند جمـيع اللغويـين " وهـو عـماد لغـة العـرب الأسـمى، تدين لـه اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية في أساليبها ومادتها "[2]، وهو أفصح كلام، وأبلغ تعبير عرفته العرب، لذلك احتج بـه النحاة دون خلاف، وترى النَّحوي " يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطـأ القـول مِـن صوابه ...."[3] إلاّ أنّه في القرآن قراءات ووجوه إعراب مختلفة " والقـراءات اخـتلاف ألفـاظ الوحـي المذكور .... أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما "[4].

ومن خلال دراسة بعض هذه الشواهد القرآنية يمكن الوصول إلى تحديد موقف ابـن عـصفور مـن القـراءات القـرآنية، ووجـوه إعـرابها المختلفة في بعض الآيات القرآنية التي أوردها في (مُثـُـل المقرب).

موقفهُ من القراءات

من الملاحظ في موقفه من القراءات أنه كان يتبنَّى مذهب الجمهور، حيث كان يتشدد في الأخذ بالقراءات، إذ كان يقبل القراءة المتواترة، ويرد القراءة الشاذة،

---

(١)(النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٣٦٧).
(٢)(مناهل العرفان في علوم القرآن ١ : ١٠).
(٣)(الاتقان في علوم القرآن ١ : ٣٩).
(٤)(البرهان في علوم القرآن ١ : ٣٩).

خلافاً للكوفيين الذين كانوا يأخذون بكل قراءةٍ قرآنية متواترة، أو نادرة أو شاذة، واحتجوا بها في نحوهم، وهو بهذا مخالف لنحاة عصره: " وقد استشهد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة ...."[1].

١ - ردَّ قراءة حفص وأبي جعفر القعقاع ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾[2] بضَم الباء في (ربُّ) بعد حذف ياء المتكلم في النداء.

قال ابن عصفور: " وقولي: المعنى: يا ربي ولذلك جاز حذف حرف النداء، أعني أنه لو كان (ربّ) في قراءة من قرأ (ربُّ) نكرةً مقبلاً عليها لم يجز منها حذف حرف النداء دلّ ذلك على أنَّ المراد يا ربي، كما جاز ذلك في القراءة الأخرى "[3] وقراءة الجمهور: ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُمْ ﴾ بكسر الباء على أنه منادى مفرد وحذف حرف النداء، وقد ضعَّف ابن جني هذه القراءة – قراءة الرفع – قائلاً: " وضَعُفَ حذف حرف النداء مع ما يجوز أن يكون وصفاً لأي وجه ضَعُفَ إعراب (هؤلاء) منادى، من آية ﴿ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ ..."[4].

ويؤكد ابن جني على عدم جواز ذلك حيث يقول: " هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي "[5].

وللنحاة مذاهب مختلفة في إعراب الاسم المتصل به ياء المتكلم الواقع منادى، وأضعف هذه الوجوه الرفع، وقد ذكر أبو حيان هذه الوجوه المختلفة حيث قال: " وأما في النداء فأطلق فيه النحاةُ خمسة أوجه: فتح الياء، يا غلاميَ وإسكانها نحو: يا غلاميْ، وقلب الياء ألفاً نحو: يا غلامَا، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو: يا غلامِ، وحذفها وضم ما قبلها نحو: يا غلامُ، تريد:

---

(١)(خصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٥٠).
(٢) الأنبياء ١١٢.
(٣)قسم التحقيق ٢٢٢.
(٤)(المحتسب ٢ : ٣٩٠).
(٥)(المحتسب ٢ : ٦٩).

يا غلامي وقَرئ ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾ بضم الباء بعد حذف ياء المتكلم يريد:

يا ربي حذف حرف النداء وياء المتكلم .... وتختلف رتبة هذه الأوجه في الفصاحة، فأضعفها، يا غلامُ، ثم يا غلامَا، ثم يا غلامي، وأقلها يا غلامُ ..."[1].

ومن النحويين من صرح بعدم جواز هذه القراءة وأنها لحنٌ، فلا يجوز عندهم: رجلُ أقبلْ، قال النحاس: " وهذا عند النحويين لحنٌ لا يجوز عندهم رجلُ أقبلْ، حتى تقول: يا رجلُ أقبل .... "[2].

ويفهم من قول ابن عصفور السابق أنه" لم يجز منها حذف حرف النداء دلَّ ذلك أنْ المراد(ربي) .... " ويفهم من هذا القول ردّه لهذه القراءة الشاذة[3].

٢- قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لله وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً ﴾[4] فحمل يقنت على لفظ (مَنْ) وتعمل على معناها قراءة (من يقنت) بالياء هي قراءة الجمهور، وهي قراءة الأعمش، وقرأ الفراء والكوفيون[5]: ﴿وَمَنْ تَعْمَلْ مِنْكُنَّ صَالِحَاً ﴾. ومن قرأ الأولى بالتاء والثانية بالياء قد جعل التأنيث أصلاً وهذا ضعيف عند النحويين، لأن التذكير هو الأصل فلا يجعل تبعاً للتأنيث[6].

٣- يقول ابن عصفور: " فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه .... مثل الذي، تقول: يعجبني الذي هو قائم في الدار، ويعجبني الذي في الدار، لما طالت الصلة بالمجرور، فأما قوله تعالى: ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾[7].... "[8] ثم قال في

---

(١)(ارتشاف الضرب ٣ : ٥٣٨).

(٢)(إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤).

(٣)تنظر هذه القراءة في: (المحتسب ٢ : ٣٩٠) و(إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤) و(إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ : ٦٩) و(كشف المشكلات في إعراب القرآن للباقولي ٢ : ١٢٦) و(ارتشاف الضرب ٢ : ٥٣٨) و(البحر المحيط ٧ : ٤٧٤).

(٤) الأحزاب : ٣١.

(٥)ينظر: (التبيان ٢ : ١٠٥٦).

(٦)تنظر القراءة في: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٣١٢) و(إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ : ١٩٨) و(حجة القراءات لأبي زُرعة ٥٧٦) و(البحر المحيط ٨ : ٤٧٣).

(٧) البقرة : ٢٦.

(٨) قسم التحقيق ١٢٣.

ضرائر الشعر:" فأما قراءة يحيى بن يعمر"[1] ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[2] وقراءة رؤبة ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضةٌ ﴾ فهما من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة "[3].

وقد قرأ الجمهور بنصب بعوضة، والتقدير، إنَّ الله لا يستحي أنْ يضرب بعوضةً مثلاً، وأما الرفع فلأن بعض بني تميم يقولون: " مَثَلاَ مَاْ بَعُوضةٌ" فيجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويقدرون (هو) مضمرة، والتقدير: يضرب مثلاً الذي هو بعوضةٌ "[4].

والكلام نفسه يقال في قوله: ﴿وتَماماً على الذي أحسنُ ﴾ وقد أعدها ابن عصفور قراءة شاذة أيضاً[5].

٤- قال ابن عصفور: " وأمَّا قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[6] فنادرة، وقد يمكن أنْ يكون الذي غلطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام، بالياء، فتوهم أنَّ الخفض بإضافة المصدر، وأنَّ أولادهم مفعول والشركاء فاعل كما هو في القراءة الأخرى، وليس كذلك، بل الخفض في (شركائهم) على أنه بدل من الأولاد، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء لأن الأولاد شركاء آبائهم في أموالهم "[7].

وقد ردَّ هذه القراءة لما فيها من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب جمهور البصريين، وقد ردَّ ابن عفور هذه القراءة ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط، وهذا التعليق الذي ذكره هو كلام الزمخشري

---

(١) يحيى بن يعمر التابعيّ فقيه، أديب، نحويّ، سمع أبا عمر وجابر، وأبا هريرة، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، توفى سنة ١٢٩ هجرية، ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٣٤٥).

(٢) الأنعام : ١٥٤.

(٣)(ضرائر الشعر ١٧٤ وما بعدها).

(٤) ينظر: (معاني القرآن للأخفش ١ : ٥٩).

(٥) ينظر: (معاني القرآن للفراء ١ : ٣٦٥) و(المحتسب ١ : ٦٤) و(البحر المحيط ٤ : ٩٠٤).

(٦)الأنعام : ١٣٧.

(٧)قسم التحقيق ١٠٨.

الذي يقول: " أمَّا قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أولاَدَهُم شُرَكَائِهم ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف،فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردّ في: زَجَّ القلوصَ أبي مِزَادة.

فكيف في الكلام المنثور؟ فكيف بـه في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزا لته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبة بالياء ولو قرئ بجر الأولاد، والشركاء، لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[1].

وهذه القراءة لم يردها سيبويه عند استشهاده بقراءة الرفع قائلاً: " ومثلُ: ليُبْكَ يزيدُ، قراءة بعضهم "[2]، ثم ذكر القراءة.

" وأهـل الكـوفة يجـوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه "[3]، وتبعهم أغلب نحـاة الأنـدلس في هـذا الاختـيار، وتمسكوا بمنهجهم هذا، ودافعوا عن اختيارهم بكـل قـوة، وقـد تصدى أبو حيان لقول الزمخشري السابق فقال: " أعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءةً متواترةً موجود نظيرها في لسان العـرب، وأعجـب لـسوء طـنّ هـذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة ...."[4].

وقـد انـبرى ابـن مالك مدافعاً عن قراءة ابن عامر وداعماً لها، مصححاً للقاعدة بالقراءة حيث يقول[5]:

لِـفَـاعِـلٍ مِـنْ بَعْـدِ مَفْعُـولٍ حجـز ... كَـقَـوْلِ بَعْضِ القَائِلِـيـنَ لِلزَّجَزْ

يُـفْـرِكْنَ حَـبَّ الـسُّنْبُلِ الكُـنَافِجِ ... بِالـقَـاعِ فَـرْكَ - القُطْـنَ - المَحَالِج

وَعُـمْدَتِـي قِـرَاءَةُ ابـنِ عَـامِـر ... وَكَـمْ لَـهَا مِـنْ عَـاضِـدٍ وَنَـاصِـر

---

(١)(الكشاف للزمخشري ٢ : ٥٤).
(٢)(الكتاب ١ : ٢٠٠).
(٣)(حجة القراءات ١ : ٢٧٣).
(٤)(البحر المحيط ٤ : ٦٥٧ وما بعدها).
(٥)(شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ : ١٨١ وما بعدها).

أمـا موقف ابن عصفور هذا فلا يلتفت إليه لما فيه من ردٍ لقراءة متواترة صحيحة لـيس لـشيء إلا لتعـصبه لقاعدةٍ نحوية ليبرز من خلال ذلك نهجه منهج البصريين الأمـر الـذي يعـد تكلـف مـنه لا فائدة من ورائه، يقول الزركشي: " ولا عبرة .... بإنكـار مغاربـة الـنحاة كابن عصفور قـراءة ابـن عامـر ﴿ قَتْلُ أولادَهُم شُرَكَائِهم ﴾ والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة .... "[1].

والأمر اللافت للنظر أن موقف ابن عصفور في هذه القراءة كان مضطرباً، ولم يقف تجاه هذه القراءة موقفاً محدداً إذ تراه في كتابه (مُثل المقرب) يرد القراءة ويرفضها للأسباب سالفة الذكر، ثم هاهو يقر بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يعتمد هذه القراءة، ويؤكد على أن ردَّ قراءة ابن عامر، ورفضها بهذا الشكل هو تحامل عليه حيث يقول: " وزعم الفراء[2]: أنَّ هذه القراءة خطأ عند النحويين وادّعى أن الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتةً في (شركائهم) .... وهذا عندي تحامل عليه، ولا ينكر مجيئ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإنْ لم ينقس ذلك فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد وهو أعرابي لقيهُ أبو الدُّقيش، أنه سمعه يقول: " إنَّ الشاة تسمع صوت – قد علم الله – رَبَّها فتقبل إليه وتثغو " يريد: صوت ربَّها قد علم الله، فقدّمَ الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا "[3].

ومن خلال هذا العرض لرأي ابن عصفور في هذه القراءة فإنه لا يمكن الحكم لـه بتبنّي مذهبًا معينًا حول قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل الذي يمكن الحكم بـه أنَّ ابن عصفور لم يقرَّ بموقف محدد فقد ردَّ الاحتجاج بقراءة ابن عامر، ووصفها بأنها نادرة واتهم القارئ بالغلط، في كتابه (مُثل المقرب) ناهجاً في

---

(١)(البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ : ٣١٨ وما بعدها).

(٢)نسبة هذا القول للفراء غير صحيح، والصحيح أن هذا القول للزمخشري، ينظر قول الفراء في: (معاني القرآن ١ : ٣٥٧).

(٣)(ضرائر الشعر ١٩٨ وما بعدها).

ذلك منهج البصريين في رفض الفصل بين المتضايفين وبعد هذا تراه يقرُّ بجواز الفصل بين المتضايفين، وقبول قراءة ابن عامر والدفاع عنها ناهجاً في ذلك منهج الكوفيين، ومنهج نحاة عصره ومصره.

قال ابن عصفور: " وقولي: وتقول في تثنية الذي، واللذان رفعاً .... إلى آخره، مثال تخفيف النون مع الألف، وتشديد النون قوله تعالى ﴿ **وَاللذَانِّ يأتِيَانِهَا مِنْكُم** ﴾[1] فإنه قرئ بتشديد النون وتخفيفها "[2].

فقد قرأ الجمهور (اللذان) بالتخفيف، وقرأ ابن كثير وحدَهُ بالتشديد (اللذانِّ) وكذلك (هذانِّ) و(هاتينِّ).

وحجة ابن كثير" أنَّ الأصل في قوله (واللذانّ) اللذيان، فحذف الياء وجعل النون المشددة عوضاً عن الياء المحذوفة التي كانت في (الذي) .... "[3]أما حجة الجمهور في التخفيف، أنَّ من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا، وان يحذفوا ولا يعوضوا، فمن عوَّض آثر تمام الكلمة بالتشديد، ومن لم يعوّض آثر التخفيف[4] ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يجيز القراءة بالوجهين: التخفيف، والتشديد، فقد اعتمد هاتين القراءتين لسببين، قراءة التخفيف هي قراءة الجمهور، والتشديد لأن العرب في كلامهم يخففون، ويشددون، ولذا بنى رأيه على هذين السببين.

قال ابن عصفور: " ولا يجوز مع الياء إلاَّ التخفيف نحو قوله تعالى ﴿ **أرِنَا اللَّذَيْنِ** ﴾[5] ...."[6].

---

(١)النساء : ١٦.

(٢)قسم التحقيق ١١٣.

(٣)(حجة القراءات لأبي زرعة ١ : ١٩٣ وما بعدها).

(٤)ينظر: (إعراب القراءات السبع لابن خاولية ١ : ١٣٠) و(حجة القراءات لأبي زرعة ١ : ١٩٣) و(التبيان ١ : ٣٣٩) و(البحر المحيط ٣ : ٥٥٩).

(٥)فصلت : ٢٩.

(٦)قسم التحقيق لوحة ٥ ب.

وقراءة التخفيف قراءة جمهور البصريين، وهي لغة الحاز وبني أسد ومنع البصريون قراءة التشديد، وقرأ السبعة بالتخفيف ﴿ أرنَا اللذينِ ﴾ وأجازها الكوفيون وهي لغة تميم وقيس[1]، فقد احتج بقراءة أهل البصرة، لأنها متواترة، وهي قراءة السبعة، وردَّ قراءة الكوفيين لأنها غير متواترة، قال أبو حيان: " وتشديد النون في اللذين .... حالة كونها بالباء لا يجيزه البصريون، والقراءة بذلك في السبعة حجة عليهم "[2].

وقال ابن عصفور: " فكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يُبنى على وزن (فَعُلَ) إلى آخره .... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَبُرت كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أفْوَاهِهِم ﴾[3] ألا ترى أن فاعل (كَبُرت) مضمر على شريطة التفسير بما بعدهُ .... "[4]، وهذه قراءة الجمهور بنصب كلمةٍ على التمييز، وفاعل (كبُرت) مضمر، والمعنى معنى التعجب، والتقدير: ما أكبرها كلمةً، والجملة التي بعدها صفة لها[5].

ومن خلال هذا العرض للشواهد القرآنية لابن عصفور يمكن أن أخلص إلى ما يأتي:

١ - احتجاج ابن عصفور بالقراءات القرآنية والأخذ بها.

٢- لا يحتج بالقراءات الشاذة، وهذا دليل على تبنيه مذهب جمهور البصريين تجاه القراءات الشاذة.

٣- يكتفي غالباً بعرض وجه إعرابي واحد من خلال تناوله للقراءات.

٤ - في الغالب لا ينسب القراءات لقارئ واحد محدد، إذ استثنى من ذلك قراءة ابن عامر، وقراءة ابن مسعود.

---

(١)ينظر: (حجة القراءات لأبي زرعة ٢ : ١٩٣) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٦) و(البحر المحيط ٩ : ٣٠٣).

(٢)(البحر المحيط ٩ : ٣٠٣).

(٣) الكهف : ٥.

(٤)قسم التحقيق ١٣٤.

(٥)تنظر القراءة في : (معاني القرآن للفراء ٢ : ١٣٤) و(معاني القرآن للأخفش ٢ : ٤٢٧ وما بعدها) و (التبيان ٢ : ٨٣٨) و (البحر المحيط ٧ : ١٣٨).

ثانياً : الحديث النبويّ الشريف

احتج ابن عصفور في كتابه (مُثل المقرب) بحديثين هما:

• **الأول: " ..... فإنَّهُ لا يعلمُ أين بَاتَتْ يَدُهُ ".**

وقد استشهد به على مجيء بات بمعنى صار، إذا كانت بات ناقصة إذ لم تختص بنوم ليل، مِن نهار[1].

• **والثاني: " مَنْ صامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقدَّم مِنْ ذنبِهِ ".**

وقد رجعت إلى كتب الصحاح لتخريج هذين الحديثين في قسم التحقيق[2].

ومن خلال هذين الحديثين، يلاحظ أن ابن عصفور نادر الاستشهاد بالحديث، وأنه بهذا ينهج نهج النحويين منذ عهد سيبويه، إلى عصر المتأخرين من النحويين، الأمر الذي يعد موضع دراسة وبحث عند الأقدمين والمحدثين، في هذه القضية لتقصي الأسباب الكامنة وراء ذلك، وقديماً ردَّ ابن الضائع[3] الاستشهاد بالحديث ومنعه لسببين[4]:

أولهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى.

ثانيهما: أن أئمة النحو من بصريين ، وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، ثم عاب ابن خروف على كثرة استشهاده بالحديث، فقال: " وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار، والتبرُّك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَنْ

---

(١)ينظر قسم التحقيق: ١٦٧.

(٢)ينظر قسم التحقيق: ٢٠٥.

(٣)هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعرف بابن الضائع، من شيوخه: الشَلَوبين، وله املاءات على إيضاح الفارسي، توفى سنة ٦٨٠ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٢٠٤).

(٤)ينظر: (الخزانة ١ : ٩).

قبله أغفل شيئاً، وجب عليه استدراكه فليس كما رأى "[1]، ومن خلال هذا العرض الموجز، يتضح أن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو قد انقسم على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: وهو مذهب المانعين مطلقاً:

وعلى رأسهم ابن الضائع، وتبعه أبو حيان الأندلسي، وغيرهما " من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ...."[2] ويرجع السبب في هذا المنع إلى عدة أسباب أهمها:

١- أن النحاة الأقدمين لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.

٢- أنَّ السبب في عدم احتجاجهم بالحديث جواز نقله بالمعنى.

٣- ظهور الاستشهاد بالحديث على يد ابن خروف، الأمر الذي يعدُّ سابقةً في هذا الشأن[3].

٤- أنَّ ندرة استشهاد النحاة بالحديث ليس مردها إلى النقل بالمعنى، أو أن الرواة كانوا من الأعاجم وإنما السبب الرئيس عنده، أن النحاة كان أغلبهم من القراء، ورواة الشعر، ولذا كثر الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر، ولم يكونوا محدّثين، ومن هنا كانت ندرة الاحتجاج بالحديث[4].

ومن هنا يمكن القول: إن ابن عصفور ينتمي إلى هذا المذهب، الذي لا يحتج أصحابه بالحديث مطلقاً، أو نادراً للأسباب التي ذكرتُ آنفاً، وخصوصاً السبب الرابع، حيث إني لم أقف على أي نص في المصادر التي بحثت فيها يدل على أن ابن عصفور كان محدثاً، أو مهتماً بالحديث وعلومه.

---

(١)ينظر: (الخزانة ١ : ١٠).

(٢)(الخزانة ١ : ١٠).

(٣)ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ٢٠.

(٤)هوينظر (خلاصة الإعراب للطوسى ٦٦).

المذهب الثاني: وهو مذهب المجوزين مطلقاً:

وعلى رأس هذا المذهب ابن مالك[1]، ورضي الدين الاسترابادي[2] الذي جوَّز الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت[3]، وابن مالك يمثل رأس المتشددين في الاحتجاج بالحديث " حتى انه جعل من بعض الأحاديث لغات كحديث: ''يتعاقبون فيكم ملائكة'' فقد سمي ابن مالك هذه اللغة بلغة ''يتعاقبون '' وكان القدماء يطلقون عليها لغة '' أكلوني البراغيث''....."[4].

ويدافع المجوزون عن مذهبهم بما يلي:

(١) إن عدم احتجاج القدماء من النحويين بالحديث، لا دليل فيه على منعهم لذلك، ولا دليل على انهم يجوزون الاحتجاج بـه.

(٢) إن القول: بأن الأحاديث كلها لا دليل على أنها من كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذا قول باطل، لأن المتواتر مجزوم بأنه من كلامه، وإن كان قليلاً.

(٣) إن القول: إن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى، الأمر الذي يؤدي إلى نقل المعاني دون الألفاظ، وهذا فيه اختلاف، فمن الأئمة من تشدد في الرواية بالمعنى، ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك بشرط أن يكون الراوي بالمعنى ممن أحاط بجميع دقائق علم اللغة.

(٤) إن تعدد الرواية للقصة الواحدة، القصد منه التبيين، وإزالة الإبهام والغموض، وهذا لا يؤثر في اللفظ المروي[5].

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجيَّاني، الشافعي من شيوخه: السخاوي، والحسن بن الصبَّاح، ومن مصنفاته: الألفية في النحو، وشرح التسهيل والكافية الشافية، وغير ذلك، توفى سنة ٦٧٢ هـ، ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ١٣٠).

(٢) ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٥٦٧).

(٣)ينظر: (الخزانة ١ : ٩).

(٤)(النحو العربي، ومنهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٥).

(٥)ينظر: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٤) و(النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل ٣٧٥).

المذهب الثالث: وهو مذهب المتوسطين:

وهذا مذهب يقف موقفاً وسطاً بين المتشددين في الاحتجاج بالحديث كابن مالك، وبين المانعين لـه مطلقاً كأبي حيان، وكان على رأس هذا المذهب، أبو أسحق الشاطبي[1]، الذي عاب على النحويين ترك الاحتجاج بالحديث، ويحتجون بكلام العرب، حيث يقول: " .... وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفائهم .... وأشعارهم التي فيها الفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى .... "[2] وقد قسم الشاطبي، الحديث على قسمين، قسم لا يستشهد به في اللغة والنحو، وقسم يصح الاستشهاد به قال الشاطبي:" أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم، عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .... "[3].

من خلال هذا العرض لمواقف العلماء من الاحتجاج بالحديث في النحو، يمكن تحديد موقع ابن عصفور بين هذه المواقف المتباينة من خلال كتابه (مُثل المقرب) وأستطيع أن أقول: إنَّ ابن عصفور نهج منهج الأقدمين في قلة استشهاده بالحديث، ويدل على ذلك قلةُ ما أورده من أحاديث في هذا الكتاب، حيث إنه لم يتجاوز الحديثين فيما استشهد به، الأمر الذي يعد ندرة شديدة،وهذا مذهب المانعين للاحتجاج بالحديث في النحو.

---

(١)هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرعينيّ الشاطبي المقرئ النحوي، الضرير. كان إماماً في النحو، والقراءات، والتفسير، والحديث، من مصنفاته: قصيدة في القراءات، والرائية في الرسم، توفى سنة ٥٩٠ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٢٦٠).

(٢)(الخزانة ١ : ١٢).

(٣)(الخزانة ١ : ١٢ – ١٣) و (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. الحديثي ٢٥) و (النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٦).

ثالثاً: الشاهد الشعري

إنَّ البحث في موضوع الشاهد الشعري، بحث طويل ومتشعب، وقد فصَّل فيه النحاةُ القولَ ابتغاء الوصول إلى تحديد ضوابط، يمكن من خلالها تحديد عصر الاستشهاد من حيث الزمان، والمكان، لتتبين بذلك المادة اللغوية المنظومة، والمنثورة، التي تُعتمد كشاهدٍ نحوي، ومن خلال دراستي لموقف ابن عصفور من الشاهد الشعري، لتحديد منهجه في الاستشهاد بالشعر، من حيث التزامُهُ بالحدود الزمانية والمكانية، التي حددها النحاة كأساس للّغة المستشهد بها، من هنا كان واجباً عليَّ أن أقدّم موجَزاً يوضح موقف النحاة من الشاهد الشعريّ، وشروطهم التي حددوها في هذا الشأن.

قد وضع النحاة حدَّين أساسيين للاستشهاد بالشعر هما: الحد الزماني والحد المكاني.

أولاً .. الحدُّ الزمانيّ:

وهو الفترة الزمانية التي يرى فيها النحويون سلامة اللغة من اللحن وبعدها عن الفساد، وبراءتها من الدخيل حيث " نظر اللغويون إلى التراث اللغوي عند وضعهم ضابط الحدّ الزمانيّ، باعتباره منظوماً، ومنثوراً، فوضعوا لكل قسم ضوابط توضح حدود عصر الاستشهاد به "[1].

وهذه الفترة التي حددها النحاة، وكما سيتضح لاحقاً، هي الفترة التي اتسمت فيها اللغة، بالقوة، وتخلصها من اللحن، وسلامتها من الفساد، ومن هذا المنطلق فقد قسَّم النحاةُ الشعراء على طبقات أربع[2]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: وهم الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

---

(١)(التطريز اللغوي، للدنّاع: ١٩١).

(٢)(الخزانة ١ : ٥ وما بعدها).

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدهم، أي: بعد الإسلاميين، كبشار بن برد، وأبي نؤاس.

أما الطبقتان الأولى، والثانية، فيشهد بشعرهما، دون خلاف. وأما الطبقة الثالثة ففيها خلاف وجوّز البغدادي الاستشهاد بكلامها[1] وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً[2] لأن الاتفاق " معقود على ألا يستشهد بشعر شعرائها ...."[3].

ومهما يكن من أمر، فقد حدَّد النحاة أنَّ إبراهيم بن هَرْمة[4] آخر من يستشهد بشعره[5]، وهذه المرحلة لا يمكن أن تبقى دون تقنين " على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة في فترة الاستشهاد، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر، على حين تصل حوالي خمسة قرون في البوادي"[6].

ويلاحظ مما سبق أن النحاة قد اهتموا بوضع هذه الحدود الزمنية، وانشغلوا بتتبع كلام العرب، وتصنيفه بين فصيح يحتجُ بـه، وغير فصيح لا يلتفت إليه خلال فترة زمنية محددة اتصفت فيها اللغة بالسلامة وخلوها من الفساد، وذلك راجع إلى عدم اختلاط أهل البادية بالحاضرة" وعلة ذلك ما عَرَضَ لِلـُغات الحاضرة، وأهل المدَر من الاختلال والفساد والخطَل ....، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المَدَر من اضطراب الألسنة وخباها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما ورد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ...."[7].

---

(١)(الخزانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٢)(الخزانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٣)(التطريز اللغوي للدناع : ١٩١).

(٤)هو: إبراهيم، أبو اسحق بن هَرْمة بن علي بن سلمة بن عامر بن هَرْمَة، ترجمته في: (الخزانة ١ : ٤٢٤).

(٥) ينظر: (الخزانة ١ : ٨).

(٦)(أصول التفكير النحوي ٢٤٩).

(٧)(الخصائص ٢ : ٥).

ثانياً: الحدود المكانية

لم يقف حرص النحاة على سلامة اللغة المنقولة إلينا، وصفاء الملكة، عند الحدود الزمانية، وتسييج اللغة في سياج زمني محدد، بل وضعوا شروطاً لقبول الاستعمالات اللغوية في بيئة دون بيئة أخرى لما تتصف بـه تلك البيئة من سلامة في اللغة، وخلوّ من الشوائب ببعدهم عن مخالطة الأعاجم، وعدم قربهم من مراكز الحضارة، والمدنية التي ينتج عنها اختلاط الأقوام، فتنصهر اللغات بعضها في بعض، فلا يعرف الأصيل من الغريب.

ومن هنا يرى النحاة " أن يتخذوا لغة بعض القبائـل مـادةً للاستشهـاد فـي النحو ...." [1]، وقد ذكر الفارابي[2] في هذا الأمر تفصيلاً، يحدد فيه البيئة المكانية للشاهد الشعري.

ومما نقله عنه السيوطي في المزهر[3] حيث يقول: " .... والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اتـُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا مِنْ لـَخْم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر، والقبط، ولا من قضاعة، وغسَّان، وإيّاد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عُمان،لأنهم كانوا

---

(١)(التطريز اللغوي للدناع: ١٨٢).

(٢)هو: محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، أبو نصر، بارع في العربية، ولـه معرفة باللغة التركية والفارسية، واليونانية، من مؤلفاته، كتاب الألفاظ والحروف، وكتاب آراء أهل المدينة الفاضلة وكتاب تحصيل أهل السعادة، وغير ذلك، توفى سنة ٣٣٩ هـ. تنظر ترجمته في: (شذرات الذهب ٢ : ٢٥٠ وما بعدها).

(٣)كتاب المزهر من مصنفات عبد الرحمن السيوطي، ت – ٩١١ هـ، وهو مطبوع الآن بتحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين.

بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة ولا من ثقيف، وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب فصيَّرها عِلماً، وصناعة، هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب "[1]، ويُلاحظ الدكتور شعبان عوض[2] أن حصر الاحتجاج بالشعر على قبائل محدودة قد أدى إلى تضييق القواعد النحوية، وأن النحاة قد أهملوا الفصاحة الفردية واعتمادها كأساس آخر للاحتجاج.

وأنَّ " مقياس الفصاحة عند الفرد أمر كان ينبغي ألاَّ يهمله النحاة من بين هذه القبائل .... والغريب أنهم لاحظوا شيئاً مما قلناه، على أنهم لم ينموا هذه الملاحظة الدقيقة .... فالنحاة لا يستشهدون مثلاً بشعر عدي ابن زيد العبادي،برغم انه شاعر جاهلي، لما رأوه قد اختلط بالفرس اختلاطاً جعلهم لا يطمئنون إلى فصاحته .... "[3]. فيمكن من خلال هذه الملاحظة أن أقول: إنه كان على النحاة أن يعتمدوا على الفصاحة الفردية عند احتجاجهم، كما طبقوا هذا المنظور الفردي على شعراء جاهليين، ومنعوا الاحتجاج بشعرهم كما مر سابقاً، الأمر الذي يقدم خدمة عظيمة للغة حيث يمكن الاستفادة من عديد النصوص التي تثري اللغة، وتعظم الموروث اللغوي عند العرب.

وبعد هذا العرض لما وضعه النحاة من حدود زمانية ومكانية بالشاهد الشعري كمادة صالحة للاحتجاج بها عند تقعيد القواعد النحوية، بقي أن أحدد موقع ابن عصفور من هذه الشواهد.

---

(١)(المزهر للسيوطي ١ : ٢١١ – ٢١٢).

(٢)هو: شعبان عوض محمد العبيدي، عضو هيئة التدريس بكلية التربية والآداب، بجامعة قار يونس بنغازي – ليبيا، من مؤلفاته (النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل) و(التعليل اللغوي عند سيبويه).

(٣)(النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ٣٤٥).

فمن خلال النظر إلى شواهده الشعرية في هذا الكتاب يتضح انه استشهد بشواهد الطبقة الأولى من الشعراء، كامرئ القيس، والنابغة الذبياني والأعشى، وعنترة، ولبيد، كما استشهد بشعراء مخضرمين، كالشماخ والحطيئة، وابن احمر، ولا خلاف بين النحاة في الاستشهاد بشعر هاتين الطبقتين.

كما استشهد بشعراء الطبقة الثالثة، مثل الفرزدق، وجرير، والقـُطاميّ وجميل، وكثير عزة، وغيرهم من شعراء هذه الطبقة التي اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بها، وقد جوَّزه البغداديّ كما مرّ آنفاً.

فمن الملاحظ أنَّ ابن عصفور يرجح الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، على الرغم من اختلاف النحاة في ذلك، ويلاحظ أيضاً أنه قد التزم إلى حد كبير بهذه الحدود المكانية.

أما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الشعراء المولدين، والتي منع النحاة الاحتجاج بشعرها، فقد استشهد ابن عصفور بجزء بيت لأبي نؤاس، والذي يقول:

أَقَمْنا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاَ....

فاحتجاجه بهذا البيت يعد خروجاً على الحدود الزمانية والمكانية، ولكن من ينظر إلى شواهده الشعرية عامة يجد أنه لم يحتج بشعر المولدين، إلاّ بهذا البيت، ويجد أنه كان ملتزماً في شواهده بالاحتجاج بشعراء الطبقات الثلاثة المذكورة، أما الطبقة الرابعة فلم يذكر لها إلا هذا البيت، وهو على سبيل الاستئناس والتمثيل، وليس على سبيل التقعيد.

ويمكن قبول ذلك منه، لأن هذا الكتاب (مُثل المقرب) هو كتاب مختص بالتمثيل للمسائل الواردة في كتابه (المقرب) كما ذكر ذلك ابن عصفور في مقدمة الكتاب، ومن هنا ألتمس لـه العذر في خروجه البسيط عن حدود الاحتجاج.

ويلاحظ على شواهد ابن عصفور الشعرية أن أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة من حيث الإعراب، أو كانت موضع ضرورة، وسأذكر في هذا المقام طائفة من هذه الشواهد ليتم معرفة تناول ابن عصفور لهذه الشواهد:

الشواهد التى كانت موضع خلاف:

(١) يَسُرُّ المرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيالي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

يقول ابن عصفور: " قولي: (وما هو في تقديره) الذي في تقدير الاسم:إنَّ و أنَّ، وأن، وما، وكي المصدريات .... أي: يسر المرءَ ذهابُ الليالي "[١]، وقد أورد هذا البيت على أن الفاعل مكونٌ من (ما) والفعل، في تأويل مصدر والتقدير: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي، وقد اختلف في (ما) فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها حرف بمنزلة (أنْ)[٢] المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون[٣] إلى أنها اسم بمنزلة الذي، فأوقعوها على ما لا يعقل فيصبح التقدير عند ذلك: (يسرُّ المرءَ الذي ذهبه الليالي) أي: الذهاب الذي ذهبه الليالي، وقد ردَّ ابن عصفور هذا الاختيار حيث يقول: " وزعم أبو الحسن الأخفش أن (ما) المصدرية بمنزلة (الذي) فإذا قلت: يعجبني ما صنعت وتقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة، وهذا فاسد بدليل:

بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدر .....

ألا ترى أنه يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني: (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً "[٤]، ثم يؤكد ابن هشام على صحة ما ذهب إليه ابن عصفور وهو رأي الجمهور، إذ يرى دعوى الأخفش السابقة بعدم ورود السماع بذلك، إذ يقول: " ويُردُّ على هذا القول، أنه لم يسمع (أعجبني ما قمته وقعدته) ولو صح ما ذكر لجاز ذلك، لأن الأصل أنّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً "[٥].

ومن خلال هذا العرض فإن ابن عصفور يذهب مذهب سيبويه والجمهور بأنَّ الفاعل مكون من (ما) المصدرية، والفعل الذي بعدها مصدراً مؤولاً ويرى أن (ما)

---

(١)قسم التحقيق: ١٠٦.

(٢)(الكتاب ٣ : ١٥٦) وينظر: (الأزهية ٨٣ وما بعدها).

(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩).

(٤)(شرح الجمل ٢ : ٤٧١).

(٥)(قطر الندى وبل الصدى ٤٢).

حرفاً، خلافاً للأخفش، وابن السراج، والكوفيين[1] الذين يرون اسميتها وكذلك لا يرى ابن عصفور دخول (ما) على الاسم، وقد شاطر ابن عصفور في هذا الاتجاه، أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والاشموني[2].

(٢) فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مِزَادة

يقول ابن عصفور " ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر، بأن والفعل، يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، ولا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك، فأمَّا البيت الذي أنشدته فضرورة[3]، وقد أورد هذا البيت شاهداً على عدم جواز تقديم المفعول به على الفاعل، عندما يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر، ثم حكم على هذا الفصل الحاصل في البيت السابق بأنه ضرورة[4] وهذا موضع خلاف بين النحويين.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بغير الظروف، وحرف الجر، واحتجوا على جواز ذلك، بأن العرب قد استعملت ذلك كثيراً في أشعارها، وسأذكر طائفة من هذه الأشعار التي أحتج بها الكوفيون لاحقاً.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك[5]، وقد احتجوا بعدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، إلا بالظرف وحرف الجر.

والملاحظ أن الكوفيين والبصريين متفقون على جواز الفصل ولكن الاختلاف حاصل في نوع الفاصل، الذي حصره البصريون في الظرف وحرف الجر، وأن يكون ذلك الفصل في الشعر دون الكلام.

قال البصريون: ".... جاز الفصل بينهما بالظرف، وحرف الجر .... "[6] ثم أورد البصريون طائفة من الأشعار المؤيدة لمذهبم ليردّوا حجة الكوفيين بأن ما زعموه من

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩).
(٢)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و (قطر الندى وبل الصدى ٤٢) و(همع الهوامع ١ : ٣١٧-٤٧٥) و (شرح الاشموني ٢ : ٩٨٨).
(٣)(المقرب ١ : ٥٤).
(٤)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٢٧).
(٥)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣١).
(٦)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣١).

سماعهم لأشعار العرب فإنَّ " الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته، لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج بـه "[1].

وقد أنكر سيبويه الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام، حيث قال: " ولا يجوز: (يا سارقَ الليلةَ أهل الدار، إلا في سعة، كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور .... "[2].

وقد لخص الرضي رأي جمهور النحاة في هذه المسألة، مؤكداً على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدَّهُ قبحاً، وقلةً، حيث يقول: " وأنكر أكثر النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أنَّ الفصل بينهما في الضرورة بالظرف، ثابت، مع قلته، وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر، أقبح منه في الشعر .... والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل، أو يميناً، أو غيرهما "[3].

ويرى ابن جني عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر والمضاف إليه وأنَّ الإضافة أولى من الفصل، حيث يقول: " ....

فَـزَجَجْتُهـا بِمـزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبـي مِزادَةَ

أي: زجَّ أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به، وهذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ أبو مزادةَ كقولك: سَرني أكـلُ الخبز زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى المفعول به، ألا تراه ارتكب هاهنا ضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .... "[4].

والملاحظ مما سبق أن ابن عصفور قد نهج منهج البصريين في عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بغير حرف الجر، والظرف، وهذا مخالفة منه لمذهب الكوفيين أولاً، كما أنَّ أغلب المتأخرين من النحاة في الأندلس، والمغرب

---

(١)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣٥).

(٢)(الكتاب ١ : ١٧٦).

(٣)(شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٠ وما بعدها).

(٤)(الخصائص ٢ : ١٠٦).

على تجويز الفصل، وعلى رأسهم ابن مالك، وتبعه أبو حيان، يقول ابن مالك: " وتقدّم أنَّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، جدير بأن يكون جائزاً في الاختبار، ولا يختص بالاضطرار واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم" هل أنتم تاركوا لي صاحبي "

وأقوى الأدلة على ذلك، قراءة ابن عامر ﴿ **وكذلك زُيِّنَ لِكَثيرٍ من المُشْركينَ قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** ﴾[1] لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قَبْلَ العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله، الذين لم يعلم عنهم مجاورة العجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به. أن أحد شيوخه الذين عوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه .... "[2]، وسأقوم بذكر هذه الآراء مفصلة عند الحديث على قراءة ابن عامر عند دراسة الشاهد القرآني عند ابن عصفور.

أما الكوفيون فقد احتجوا بمجموعة من الشواهد الشعرية تأييدا لرأيهم بجواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه، وهذه الشواهد هي[3]:

- **فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مِزادَة**

والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ.

٢- **تَمُرُّ ما تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ غَلائلَ عبد القيس منها صُدورِها**

والتقدير: شَفَتْ غلائلَ صدورها عبدُ القيس.

٣- **يُطِفْنَ بِحُوزيِّ المراتع لَمْ تُرَعْ بِوَاديهِ من قَرْعِ القسيَّ الكَنَائِنَ**

والتقدير: من قرعِ الكنائن القسيَّ.

٤- **فَأصْبَحْتْ بعدَ خَطَّ بُهْجَتِها كانَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا**

---

(١) الأنعام : ١٣٧.

(٢) ينظر:(شرح التسهيل ٣ : ٣٧٦).

(٣) تنظر هذه الأشعار في: (الإنصاف ٢ : ٤٢٧ وما بعدها).

والتقدير: بَعْدَ بُهجَتها.

وأما البصريون فقد احتجوا لعدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بهذه الأبيات الشعرية التالية:

١- قال عمرو بن قميئة:

لَمـا رَأتْ سارتيـدَ مَـا اسْتَـعْـبَرَتْ ... لله دَرُّ اليـومَ مَـنْ لاَمَـهَـا

والتقدير: لله دَرُّ من لامَها اليومَ.

٢- قال أبو حَيَّةَ النُّميري:

كَمَـا خُطَّ الكِـتـابُ بكَفٍّ يومـاً ... يهـودِيٍّ يُقـاربُ أو يُزيـلُ

والتقدير: بكفٍّ يهوديّ يوماً.

٣- وقال ذو الرُّمة:

كـأنَّ أصْـواتَ مِـن إيغالهـنَّ ... أواخرَ الميْسِ أصـواتُ الفراريـجِ

والتقدير: أصواتُ الفراريجِ أواخرَ الميسِ.

٤- وقالت امرأة من العرب: دُرْنا بنت عبعبةَ الجَحْدري:

هُمَا أخوا في الحربِ مَن لا أخا، لـه ... إذا خـاف يوماً نَبْـوَة فـدعـاهمـا

والتقدير: هُمَا أخوا من لا أخا لـه.

وخلاصة القول: إنَّ ابن عصفور قد التزم في هذه المسألة بمذهب الجمهور، في عدم جواز الفصل بين الفاعل والمصدر المضاف إليه في سعة الكلام، وهذا اختياره، كما أجاز هذا في ضرورة الشعر.

ولكن هذا الالتزام مضطرب عند ابن عصفور، فقد أجاز الفصل بين المتضايفين، عند حديثه عن قراءة ابن عامر المذكورة سابقاً، وردّ كلام من أنكر هذه القراءة، وأثبت صحته، وجواز الفصل، حيث يقول: " هذا عندي تحامل عليه، ولا يُنكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقس ذلك، فقد حكى أبو عبيدة، عن أبي سعيد، وهو أعرابي لقيه أبو

الدُّقَيْش[1] أنّه سمعه يقول: " إنَّ الشاة تسمع صوت – قد علم الله – رَبِّها، فَتُقبلُ إليه وتثغو، يريد: صوتَ رَبِّها قد علم الله، فقدم الجملة، وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر أسْهل من هذا ...."[2].

(٣) مِـنَ القـومِ الـرَّسـولُ الله منهـم لَـهُـم دَانَـتْ رِقـابُ بَـنـي مَعَـدَّ

قال ابن عصفور: " والألف، واللام بمعنى الذي والتي، هما الداخلان على اسم الفاعل، والمفعول .... وقد تدخل على الجملة الاسمية، والفعل المضارع في ضرورة الشعر "[3]، ثم أورد البيت السابق شاهداً على دخول الألف واللام على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر، وقد اختلف النحاة في ذلك من وجهين:

أولاً: مذهب الأخفش أنَّ (ال) حرف تعريف، وليست موصولة في هذا المقام، ومذهب الجمهور إلى أنها موصولة[4].

ثانياً: اختلف في (ال) هل يجوز وصلها بالجملة الاسمية، والفعل المضارع أو لا ؟. فمذهب الجمهور عدم جواز ذلك البتة، فلا توصل (ال) بالجملة الاسمية، ولا الظروف، ولا الجملة الفعلية، إلاّ في ضرورة الشعر، أما الكوفيون، فقد أجازوا ذلك، وتبعهم ابن مالك[5] في هذا الاختيار.

ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يختار مذهب الجمهور في عدم جواز دخول (ال) على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل المضارع إلاّ في ضرورة الشعر.

ويقول ابن هشام في هذا الشأن: " .... وربما وُصلتْ بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف .... والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك ...."[6].

---

(١) ابن القَنْس القناني العنوي من فصحاء العرب (الفهرست : ٧٦).
(٢)(ضرائر الشعر : ١٩٩).
(٣)ينظر قسم التحقيق ١٠٧.
(٤)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١).
(٥)(ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١) و(همع الهوامع ١ : ٣٣١).
(٦)(مغني اللبيب ٤٩).

وخلاصة القول: أنَّ مذهب ابن عصفور، أنّ (ال) الداخلة على الجملة الاسمية، أو الفعل المضارع " أنَّ حكمها ألاّ تدخل إلاّ على اسم الفاعل، واسم المفعول، نحو الضاربُ، والمضروب، تريد الذي ضَربَ، والذي ضُربَ، إلاّ أنّه لما اضطرَّ، جُعِل وصلُها بالفعل بدلٌ من وصلها باسم الفاعل إجراءً لها في ذلك مجرى ما هي في معناه، وهو، الذي .... من القوم الرسولُ الله منهم، يريد الذين رسولُ الله منهم، فالاظهر أن تكون مبقاة من الذين، لأنه وصَلَها بالجملة الاسمية، ولم يدخلها على اسم الفاعل، ولا على ما أشبههُ "[1].

(٤) وإنِّـي لـَرَامٍ نَظـْرَةً قِبـَلَ التي لَعَلـِّي وإن شَطـَّتْ نـَوَاهَـا أَزُورُهَا

قال ابن عصفور: " وكذلك لو قلت: جاءني الذي لعله قائم لم يجز لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب، وأما قول الفرزدق:

وإني لرامٍ نظرةً قِبَـلَ التي ... لعلي ....

فوصل التي بلعل وما بعدها، وهي من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، فيتخرج على إضمار القول، التقدير (قبل التي أقول لعلي وإنْ شطت نواها أزورها) فالصلة على هذا محذوفة، وهي: أقول، والعرب كثيراً ما تضمر القول "[2].

وهذا الذي أورده ابن عصفور هو مذهب البصريين، حيث يرون أن الموصول الاسمي لا تكون صلته إلا جملة صريحة، وهذه الجملة لا تكون طلبية، خلافاً للكسائي، الذي أجاز أن تكون جملة أمر، أو جملة نهي، فيجوز عنده: أعجبني الذي اضرْبه، ولا تضربه زيدٌ[3]، كما جوَّز المازني أن تكون جملة دعاء نحو: يرحمه الله زيدٌ، " وذهب هشام[4] إلى انه يجوز أن تكون مصدرة بليت، وبلعل .... "[5].

---

(١)(ضرائر الشعر٢٨٨ ومابعدها).

(٢) قسم التحقيق: ١٢٢.

(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١ وما بعدها) و (مغني اللبيب ٣٨٨).

(٤)هو: هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله من تلاميذ الكسائي، توفى سنة ٢٠٩. ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٣٢٨).

(٥)(ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١).

أما البصريون فقد قدروا القول في هذه الجملة لأنها إنشائية، فلا يصح وقوعها صلة، فقدر القول لتكون خبرية، ولتكون الدلالة قائمةً، وهي أنَّ الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح[1]، وقال الرضي: " .... أنه يجب أن تكون الصلة جملةً صريحة لما ذكرناه، أنه يجب أن تكون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية .... لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها "[2].

(٥) واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صَاحِبُهُ ولا مخالطُ اللَّيالي جانِبُهُ

وقد أورد هذا البيت في معرض كلامه على (نعم، وبئس)، وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد ذهب ابن عصفور مذهب البصريين، حيث أقرَّ بأنهما فعلان في بداية كلامه في باب (نعم وبئس) حيث يقول: " باب نعم وبئس، وهما فعلان غير متصرفين "[3]، وقد ورد الخلاف بين العلماء على مذهبين:

الأول: وهو مذهب البصريين، والكسائي، حيث ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة:

١- اتصال الضمير بنعم وبئس كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعما رجلين ونعموا رجالاً، كما تقول: قاما، وقاموا.

٢- تتصل بنعم وبئس تاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب هاء في الوقف، كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعمت المرأة، وبئست الجارية، كما تقول: ذهبتْ هندٌ وجاءَت دعد.

٣- نعم وبئس مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، والأسماء لا تبنى على الفتح من غير علة.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (نعم وبئس) اسمان، واستدلوا على ذلك بخمسة أدلة:

---

(١) ينظر: (خزانة الأدب ٥ : ٤٦٤).
(٢)(شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٠) و ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٣٤).
(٣)ينظر: (أسرار العربية الأنباري ٩٦) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥).

١- يدلُّ دخول حرف الجر عليهما أنهما اسمان لأن الجر يختص بالأسماء وأوردوا قول الشاعر:

ألَسْتَ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أوْ مُعْدَمَ المالِ مصرما

فاحتجوا بدخول الباء على نعم، وهذا من خصائص الاسماء.

٢- وكذلك حَكَوْا عن العرب قولهم: " نِعْمَ السَّيْرُ على بئس العَير "، فدخول حرف الجر (على) على بئس دليلٌ على اسمية بئس.

٣- أن العرب تقول: " يا نعم المولى ونعم النَّصير "، فهذا النداء الداخل على نعم دليل على اسمية نعم، لان النداء من خصائص الاسماء.

٤- احتجوا على اسمية نعم وبئس بعدم اقترانهما بالزمان، فلا يقال: نعم الرجل اليوم، ونعم الرجل أمس، وبئس المرأة غداً.

٥- نعم وبئس لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فثبت انهما اسمان.

ويردُّ على الكوفيين ببطلان ما احتجوا به على اسمية (نِعْمَ وبئسَ) بما يلي:

١- إنَّ دخول حرف الجر على نعم وبئس قد كان بتقدير وهذا لا يدل على أنهما اسمان " لأن حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة .... ولا خلاف أن (نام) فعل ماضٍ ، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه .... "[1].

٢- وأما احتجاجهم بأنّ العرب قالت: " يا نعم المولى، ونعم النصير " وان النداء من خصائص الاسماء فهذا مردود عليهم أيضا، لأن النداء في هذه الحالة محذوف للعلم بـه، والتقدير: يا الله نعم المولى، فصحَّ على هذا ما ذهب إليه البصريون بما قدموا من حجج لمذهبهم وما ردوا بـه حجج الكوفيين، وبذلك ناقش ابن عصفور هذه الأدلة، في باب: (نعمَ وبئس) اعتماده للمذهب البصري من خلال شواهده التي أوردها في هذا الشأن.

---

(١)ينظر الخلاف في (نعم وبئس) بين الكوفيين والبصريين في: (الخصائص ٢ : ٣٦٦) و(أمالي ابن الشجري ٢ : ٤٠٥ وما بعدها) و(الإنصاف ١ : ١١٢) و(شرح الرضي ٤ : ٢٤٦) و(ارتشاف الضرب ٣ : ١٥) و(همع الهوامع ١ : وما بعدها). و(الخزانة ٩ : ٣٨٩).

(٦) تُـجَـانِفُ عَنْ جَوَّ اليمامةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدتْ مِـنْ أهلهـا لِسِوَائِكَـا

احتج ابن عصفور بهذا البيت على عدم جواز استعمال (سواء، وسوى) أسماءً إلاّ في ضرورة الشعر، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والمبرد وابن الشجري، والرضي.

وردَّ ابن عصفور رأي الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أنَّ سوى، وسواء تكونان اسمين، وظرفين، حيث احتجوا على أن سواء تكون اسماً بمنزلة غير بقولهم أنهم يدخلون عليها حرف الجر[١] ومن ذلك البيت السابق.

كما احتج الكوفيون أيضاً بكلام العرب كقول أحدهم: " أتاني سواؤُك "[٢] فَرَفَعَ سواء، فدلّ ذلك على أسميتها.

أما البصريون فقد أقرُّوا عدم خروج سواء، وسوى عن الظرفية في سعة الكلام، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر، قال سيبويه: " واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف .... وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الاسماء .... قال الأعشى:

وَمَا قَصَدتْ مِن أهلِها لِسوائِكا

فعلوا ذلك لأن معنى سواء، معنى غير .... "[٣].

أما المبرد فقد تشدَّدَ في عدم تجويز اسمية (سواء، وسوى) وعدَّ ذلك قبحاً، لأن سواء لا تفيد إلا الظرفية، " ومما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً، (سوى) و(سواء) ممدودة بمعنى سوى، وذلك إنك إن قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه، عندي رجل مكان زيد، أي: سدَّ مسَدَّه، ويغني غناه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً، لأن معنى غير.... "[٤].

---

(١)(الإنصاف ١ : ٢٩٤ وما بعدها).
(٢)(الإنصاف ١ : ٢٩٦).
(٣)(الكتاب ١ : ٩٦ وما بعدها).
(٤)(المقتضب ٤ : ٣٤٩).

ويلاحظ مما سبق أنّ سواء عند البصريين ملازمةُ للنصب على الظرفية، " لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النَّصب، فنصبه على كونه ظرف في الأصل ...."[1].

ومن خلال النظر إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة نجده قد تمسك بمذهب البصريين، وأقر ذلك صراحة بأن استعمال سوى في سعة الكلام اسماً لا يجوز " وذلك شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه "[2].

(٧) كـم بجـودٍ مُقْرِفٍ نال العلـى وكـريـمٍ بُـخـلُـهُ قـد وَضَعَهُ

استشهد بـه ابن عصفور على تجويزهم ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار إلى ذلك، لأنه للشاعر أن ينصب مقرفاً، او يرفعها في هذا البيت دون أن ينكسر، ويمكن تقدير ذلك: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلى بجوده.

قال ابن عصفور: " مثال تجويزهم فيه ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى

ففصل بين كم، وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك، إذ لـه أن ينصب، أو يرفع ويجعل، كم واقعةً على المِرار، كأنه قال: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلى بجوده ...."[3].

وقد أجاز الفصل بين كم، وما أضيفت إليه الجار والمجرور، سيبويه، والمبرد، وأبو علي الفارسي، والكوفيون[4].

---

(١) (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٣٢ وما بعدها).

(٢)(ضرائر الشعر ٢٩٣).

(٣) قسم التحقيق : ٣٠٧.

(٤)ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦٧)و (المقتضب ٣ : ٦١) و(المسائل المنثورات ٧٨) و(الإنصاف ١ : ٣٠٣).

أما مذهب البصريين فعدم جواز الفصل بين كم وما أضيفت إليه، فرجحه الأنباري[1] وخصصهُ ابن مالك بالشعر[2]، أما ابن عصفور فقد ذهب مذهب الجمهور[3]، هذا ما يلاحظ من كلامه السابق، وأنه يرد مذهب الكوفيين.

رابعاً: الأمثال وأقوال العرب

قد اعتمد النحاة في تقعيد قواعدهم على تلك الثروة اللغوية الكبيرة المتمثلة في الأمثال وأقوال العرب لأنهم يرون سلامة هذا اللفظ المتقول عنهم سماعاً من فصحاء العرب، وهو المصدر الرئيس يمكن أن يقاس عليه صحة اللغة وسلامة القاعدة، يقول ابن رشيق[4]: " ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عُشْرُه، ولا ضاع من الموزون عشرهُ[5]، ومن الملاحظ أنَّ أغلب النحاة يعتمدون اعتماداً كبيراً على الأمثال وأقوال العرب عند احتجاجهم، وإيرادهم الأدلة المؤيدة لقواعدهم.

وقد تتبعت (مثل المقرب) ورأيت أن ابن عصفور كثيراً ما يورد كلام العرب والأمثال كشواهد على القواعد النحوية، وهذه بعض الأمثلة أقدمها دليلاً على ذلك.

(١) **"والله ما هي بنعم الولدُ نصرها بكاء، وبرها سرقة"**[6].

هذا المثل أورده ابن عصفور ليردّ به رأي الكوفيين الذين احتجوا به على اسمية، نعمَ، وحجتهم دخول حرف الجر على نِعْمَ، قال ابن عصفور " وحروف الجر لا تدخل إلا على الاسماء، فلذلك احتيجَ إلى تأويل ذلك على حذف

---

(١)(الإنصاف ١ : ٣٠٧).

(٢)(شرح التسهيل ٢ :٤٢١).

(٣)ينظر: (ضرائر الشعر ١٣).

(٤)هو: الحسن بن رشيق القيرواني، من مصنفاته، العمدة في صناعة الشعر ونقده، والأنموذج في شعراء القيروان، توفى بالقيروان سنة ٤٥٦ هـ . ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ١ : ٥٠٤).

(٥)(العمدة في صناعة الشعر ونقده ١ : ١٠).

(٦)قسم التحقيق: ١٢٩.

الموصوف "[1]، حيث يقدر المحذوف على الحكاية، والتقدير (والله ما هي بمولودةٍ مقولٌ فيها نعم الولدُ).

وحذف القول هو مذهب البصريين، أمّا جعله اسماً بدخول الباء على الفعل هو مذهب الكوفيين.

(٢) **" ما رأيته مُذ شبَّ إلى دَبَّ "**[2].

ردَّ به رأي من قال: الدليل على اسمية نعم دخول حرف الجر (مُذ) عليها وإضافة، نِعْمَ، إلى ما بعدها، وهو مذهب الكوفيين،ثم ذكر بيت الشعر الذي أوردوه دليلاً على ذلك.

فَقَـــد بُـــدِّلْتُ ذاك بِـنِعْـمَ بـــال وأيـــامٍ لـــيَاليهـــا قِـصَـارُ

قال ابن عصفور : " البيت طاهرةً مخالفةً ما ذكرناه من أنَّ نِعْمَ فعل، من حيث دخل عليها حرف الجر، وأضيفت إلى ما بعدها، فخَّرجت ذلك على أنْ تكون قد صارت اسماً وانتقلت عن أصلها، وحينئذٍ فعُل بها ذلك، وأتيت لذلك بالنظير، وهم قولهم: ما رأيته مذ شبَّ إلى دَبَّ "[3].

ويقدر ابن عصفور الكلام في هذا المثل:

ما رأيته مُـذْ أنْ شـبَّ إلى أنْ دَبَّ. ما انتفـى بذلـك دخـول حـرف الجـر عـلى الفعل شبَّ، ودَبَّ، لينتفي بذلك ما احتج به الكوفيون، قال أبو علي الفارسي: " تقول: مُذ شبَّ إلى دَبَّ، فهذا معناه مُذ أنْ شبَّ، فجعل هذا الفعل يراد به ذلك وغيرّ أول، لان حروف الجر لا تدخل على الفعل، فلما دخل حرف الجر على هذا، غيرّ أوله .... "[4].

---

(١) قسم التحقيق: ١٢٩.

(٢) قسم التحقيق: ١١٧.

(٣)قسم التحقيق: ١١٧.

(٤)(المسائل المنثورة ٢٦٠).

(٣) " **هذان ذ وَا تعرفُ، وهاتان ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، وهؤلاء ذواتٌ تعرفُ** "[١].

فقد أورد هذا القول ليؤكد به على عدم جواز تثنية، وجمع ذو، وذات الطائيتين، حيث قال: " الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أنْ لا يثنيا ولا يجمعا .... "[٢].

(٤) " **ما أنا بالذي قائل لك سوءاً** "[٣].

احتج به على جواز حذف الضمير المبتدأ إذا طالت الصلة بالمجرور والتقدير: الذي هو قائل لك سوءاً، فإذا لم يكن في الصلة لم يجز الحذف مثال: ما أنا بالذي هو قائم، فلا يجوز أن تقول: ما أنا بالذي قائم "[٤].

وبعد، فتلك نماذج من الأمثال وكلام العرب التي أوردها ابن عصفور في (مُثُل المقرب) كشواهد يحتج بها على صحة ما ذهب إليه من آراء، أو يردُّ بها رأي من الآراء التي لا يقول بها.

والملاحظ على ابن عصفور أنه يحتج بكلام العرب وأمثالهم كثيراً، فقد كانت أكثر شواهده من الشعر والأمثال، وهذا دليل على أنه يتحرّى السلامة في اللغة المنقولة، وبعدها عن الفساد، والخطل، وذلك باعتماده على أصح النصوص ليتوفر على مادة لغوية صلدة، منهلها القريحة العربية القويمة، لتكون بين يديه حجةً دامغة، وبرهانًا ساطعًا.

العـــلة النحويـــة

تعريف العلة:

أولاً.. العلة لغةً:

تعددت معاني العلةِ ومفاهيمها في اللغة. قيل: " .... والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول ....

---

(١)قسم التحقيق: لوحة ١١٧.
(٢)التحقيق: لوحة ١١٧ ، ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٦٩) و (الازهية للهروي ٢٩٥).
(٣)قسم التحقيق: ١٢٣.
(٤)ينظر : (الكتاب ١ : ١٠٨).

وقد اعْتَلَّ الرجل، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سببٌ، وفي حديث عائشة: " فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الراحلة"، أي: بسببها .... "[1].

وقد جمع ابن فارس[2] المعاني الواردة في باب (عَلَّ) في ثلاثة أصول تدور حولها هذه المادة في العربية وهي:

الأصل الأول: وهو (العَلَـلُ) وهي الشربة الثانية.

الأصل الثاني: وهو العائق يعوق " قال الخليل[3]: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه " ويقال اعتله عن كذا، أي أعاقه .... "[4].

الأصل الثالث: العِلَّةُ، المرض، وصاحبها معتل[5].

ثانياً.. العلة اصطلاحاً:

للنحاة في تعريف العلة آراء مختلفة، فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ العلة على نوعين، علّة موجبة، وعلة مجوِّزة.

فإذا كانت العلة موجبة فهي بمعنى السبب، كرفع المبتدأ، والخبر، ورفع الفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. أمَّا العلة المجوِّزة فهي كالأسباب الداعية إلى الإمالة " وهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنّه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة .... "[6] ومعنى هذا أن العلة تأتي بمعنى السبب إذا كانت موجبة،

---

(١)اللسان: (عَلَـلَ).

(٢)هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين لغوي ونحوي، كوفي المذهب، من شيوخه: إبراهيم بن سلمة القطان، ومن تلاميذه الصاحب بن عباد، من تصانيفه: المجمل في اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، وغير ذلك.
توفى سنة ٣٩٥ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٣٥٢).

(٣)هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصرّي أبو عبد الرحمن.
صاحب كتاب العين، روى عن عاصم الأحول وغيره من تلاميذه، سيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، من مصنفاته، كتاب العين، وكتاب النغم، وكتاب الجمل، وكتاب العروض، وغير ذلك.
توفى سنة ١٧٥ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٥٥٧ وما بعدها).

(٤)مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٥)مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٦)(الخصائص ١ : ١٦٤).

فإذا كانت مجوَّزة فليس ذلك معناها، وأكثر العلل النحوية موجبة[1] أما الأنباري فقد سيَّج العلة في شرطين يدلان على صحتها، قال: " ويستدلّ على صحة العلة بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول، فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يُدلَّ على بناء الغايات على الضَّم، باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة، قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وهو البناء، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها كانت معربةً، فلمّا اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية.

وأمّا شهادة الأصول فمثل أنْ يدل على بناء (كيف) و(أين) و(أيّانَ) و(متى) لتضمُّنها معنى الحرف، فإذا طولب بصحة هذه العلة، قال: الدليل على صحة هذه العلة: أنَّ الأصول تشهد وتدلّ على أنَّ كل اسم تضمَّنَ معنى الحرف وجَبَ أن يكون مبنياً "[2].

نشأة العلة:

قد مَرَّت العلة النحوية منذ ظهورها حتى استقرت على شكلها النهائي بثلاث مراحل رئيسة، وهذه المراحل على النحو التالي:

١ـ المرحلة الأولى:

وهذه المرحلة هي مرحلة النشأة للعلة النحوية "ويمكن أنْ يعدّ أباها الشّرعي عبد الله بن اسحق الحضرمي"[3]، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي، أو الفرهودي، الذي يمكن أن يطلق عليه – دون تجوّز كبير – قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة، وخاتمته معاً، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستطع أحدٌ، ولم يسبق إليه "[4].

---

(١)(الخصائص ١ : ١٦٤).

(٢)(لمع الأدلة ١٠٧).

(٣)هو: عبد الله بن الحارث الحضرميّ البصريّ، أبو بحر بن أبي اسحق، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمَر، ونصر بن عاصم، توفى سنة سبع وعشرين ومائة، تنظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٤٢).

(٤) (أصول التفكير النحوي لأبي المكارم ١٦٥).

ومن أهم مميزات هذه المرحلة أنّ " العلة في هذه الفترة تمثل مرحلة السهولة والوضوح، وعدم التكلّف، وكانت وليدة قريحة القائل بها، بعيدة عن الفلسفة، وقريبة من روح اللغة، وحسّها المرهف، الذي ينفر من القبح والثقل "[1].

وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة بمدلوليّ المادة اللغوية حيث يبحث أولاً: في تفسير الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر اللغوية المؤدية إلى تقعيد القواعد النحوية، وثانياً: البحث وراء الأغراض الثانوية الناتجة عن هذا البحث وهو ما يستفيده النحاة من متعة نفسية، وذهنية [2].

٢ـ المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزجاج، حيث تمتد هذه المرحلة إلى أوائل القرن الرابع[3]، وقد كَثر في هذه الفترة التأليف في العلة النحوية، فقد ظهر كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو، وكتاب الخصائص لابن جني، وغيرهما[4]، وظهرت في هذه الفترة أيضاً الصلة القوية بين علل النحو، وعلل الفقه، قال ابن جني: " وكذلك كُتُبُ محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيُجمع بعضها إلى بعض ...."[5]، ومن أهم خصائص العلة في هذه المرحلة، أنَّ التعليل اللغوي أصبح يتناول كلّ جزئيات البحث النحوي، وكذلك أصبح التعليل النحويّ يضم الظواهر الجزئية في إطار كلّي، مثل تفسير الحركة الإعرابية – ككل – تفسيراً صوتياً، أو دلالياً[6].

٣ـ المرحلة الثالثة:

وتبدأ هذه المرحلة بأبي بكر السراج، وفي هذه المرحلة من مراحل التعليل النحوي حدث تغيير كبير في منهج التعليل، وعلاقته بالتقعيد النحوي، فقد

---

(١)(خصائص مذهب الأندلسي النحوي من خلال القرن السابع الهجري ١٨٥).
(٢)(أصول التفكير النحوي ١٦٧).
(٣)ينظر: (أصول التفكير النحوي: ١٦٩).
(٤)(خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).
(٥)(الخصائص ١ : ١٦٣).
(٦)ينظر: (أصول التفكير النحوي ١٧٣).

أثر الاتصال بثقافات الأمم الأخرى غير العربية تأثيراً كبيراً، فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على نطاق واسع في هذه الفترة، وخصوصاً عن طريق الترجمة، الأمر الذي أتاح لجهابذة الفكر العربي الوقوف على حصيلة الفكر الإنساني في الهند، وفارس، واليونان، الأمر الذي مكّن لهم مَزْج ثقافتهم العربية بألوان جديدةٍ من الفكر، أثرتْ في مناهج ثقافتهم والتي من ضمنها منهج التعليل النحوي، ومن خلال هذا الامتزاج بالثقافات الأخرى، وقف علماء العربية من هذه العلوم المترجمة موقفاً يقوم على تحليل الفكر، ومناقشته ليتضح الصالح منه، ثم مزجه بالفكر العربي والارتقاء بـه، ونبذ المشوش، والذي لا تقبله الثقافة العربية، وكشف مساوئه[1].

ومن أهم خصائص التعليل في هذه المرحلة، أنها لا تتقيد بالموجود في الظواهر اللغوية، أي: أنها لا تقف عند تفسير ظواهر لغوية معروفة بالفعل بل تتعداها إلى علل فرضية تعتمد الفرض العقلي ثم يوضع لها التعليل[2].

أنــواع العلـة:

تنقسم العلة على ثلاثة أقسام: علة أولى " تعليمية " وعلة ثانية " قياسية " وعلة ثالثة " جدلية ".

وقد وضع الزجاجي هذه التقسيمات للعلة حيث يقول: " وعلل النحو بعد هذا ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية "[3]، وبعد ذكر هذه الأنواع للعلة مجملة يجب أن أتناولها بشيء من التفصيل.

١ـ العلة التعليمية:

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنّه لم يسمع كلام العرب كله باللفظ، فلذلك قيس بعض هذا الكلام على ما سمع فمثلاً في قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ

---

(١) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).

(٢) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٩٥).

(٣) الإيضاح للزجاجي ٦٤.

فإن قيل بما نصبتم زيداً؟ قيل: بأنَّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا نوع من التعليم وبه ضبط كلام العرب[1]." لأن الجامعين للغة والمقعدين لها من النحاة الأوائل لم يدَّعوا أنهم قد جمعوا كل كلام العرب، وإنما جمعوا ما تسنَّى لهم جمعه ثم قاسوا ما لم يسمعوه ويجمعوه على ما سمعوه "[2].

٢ـ العلة القياسية:

قال الزجاجي: " فأمَّا العلة القياسية فَأَنْ يقال لمن قال: نصبت زيداً بأنَّ، في قوله: إنَّ زيداً وَلِمَ وجب أنْ تنصب (إنَّ) الاسم؟.

فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قـُدم "[3].

٣ـ العلة الجدلية (النظرية):

وهذه العلة هي التي تكون وسيلة للاختبار والتناظر بين العلماء[4]، ومن الواضح أن هذه العلة تعتمد على المناظرة والمجادلة لإثبات الأحكام، وقد سيجها الزجاجي في هذا التعريف حيث يقول: " وأمَّا العلة الجدلية النظرية فكلّ ما يعتل به في باب " إنَّ " يعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبَّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة، وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قـُدّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو ... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر "[5].

---

(١)ينظر: (الإيضاح ٦٤ وما بعدها) و(أصول التفكير النحوي ١١٢) و(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض ٨٦).

(٢)و(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض ٨٨).

(٣) الإيضاح ٦٤.

(٤)(خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٤).

(٥)(الإيضاح ٦٥).

وهكذا انطلق النحاة يتسابقون في ميدان التعليل النحوي وأولعوا بالتأليف في هذا المجال، فأكثروا من العلل في ثنايا مؤلفاتهم، إلى أنْ تطور الدرس اللغوي المختص بدراسة العلة، والتعليل، فأفردوا للعلة كتباً مختصة بها، فمن هذه المؤلفات: علل النحو لأبي عثمان المازني[1] وعلل النحو للحسين الأصبهاني[2] والمختار في علل النحو لمحمد بن كيسان[3] وغيرها من الكتب التي اختصت بهذا العلم، والتي أسهمت دون شك في تطور الدرس اللغوي.

موقف النحاة من التعليل النحوي:

على الرغم من الخدمة العظيمة التي قدمها النحويون للُّغة من خلال دراستهم للعلة النحوية التي تكشف عن ماهية اللغة وفلسفتها، إلا أنه برز تيار مضاد يطالب بإلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني، والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق[4].

ومن أبرز هؤلاء المضادين لدراسة العلة النحوية ابن مضاء القرطبيّ[5] الذي لم يدرك مدى أهمية دراسة العلة، متأثراً في ذلك بمنهج الفقه الظاهري، الأمر الذي ثار به على النحو، والنحاة، وقد صرح ابن مضاء بدعوته إلى إلغاء العلل الثواني، والثوالث، المعروفة بالعلل الجدلية، والعلل القياسية، فهو ينادي بإسقاطها من النحو حيث يقول: " ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث ...."[6] معتقداً بأن النحاة قد ضيعوا اللغة بكثرة التعليلات، والافتراضات، وقد أدخلوا في اللغة ما ليس منها، حتى ضَعُفَتْ ووهنت، قال ابن مضاء: " إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير فبلغوا في ذلك الغاية التي أمُّوا،وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم

---

(١)(معجم الأدباء ٧ : ١٢٢).
(٢)(معجم الأدباء ٨ : ٤٢).
(٣)(معجم الأدباء ١٧ : ١٣٩) و(بغية الوعاة ١ : ١٨).
(٤)ينظر (خصائص مذهب الأندلس النحويّ ١٨٧ وما بعدها).
(٥)هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُريث بن عاصم بن مضاء اللخميّ، أبو العباس وأبو جعفر الجيَّانيّ القرطبيّ، من مؤلفاته: المشرق في النحو، والرَّد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وغير ذلك، توفى ٥٩٢ هـ، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٣٢٣).
(٦)(الرّد على النحاة ١٧).

التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فَتَوعَّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها "[1].

وقد تمخضت عن هذه الصيحة التي أطلقها ابن مضاء دعوات غريبة تدعوا إلى تيسير النحو، بحجة أن النحويين يغالون في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء، ويفرطون في ذلك[2].

وقد أكد الدكتور شعبان عوض على تأثر الباحثين في هذا العصر بأفكار ابن مضاء حيث يقول: " لم نرَ لما فعله ابن مضاء من أثر يذكر في هذه العصور حتى بداية هذا القرن، فرأينا تفكيراً من بعض الأساتذة والباحثين يدعو إلى تيسير النحو العربي، ورأينا في العقد الرابع من هذا القرن وما بعده إحياءً، وبعثاً لما فعله ابن مضاء، وقد أماتته القرون، وقد تحوّل إلى كتب وكتابات "[3].

والمتتبع لهذه الدعوات يلاحظ جلياً البون الشاسع بين هؤلاء الميسِّرين وتلك اللغة التي اتسمت بالرُّقي والدقة، وأنَّ قواعدها محكمة، لا تقبل الاجتهاد الفردي إلا بما أتيح لها من إمكانات، والتي لا يمكن تأديتها إلا وفق قوانينها، والتي تُوجب على مستعملها أن يصعد إليها ليرتقيَ بها، أمّا أن تطلب من اللغة أنْ تهبط إلى مستوى مستعملها، فهذا أمر قاتل للغة ومحطم لهيكلها وما هذه الدعوات إلا دليل على نضوب ما يدخرون، وليس في إنائهم ما ينضح بـه إلا عجزهم أمام هذه اللغة العظيمة.

وقد تنبأ ابن جني – رحمه الله – بهذا الموقف، فأعدَّ دراسة مسبقة تفند أقوال المعارضين للعلة، فأفرد لذلك باباً في كتابه الخصائص سمَّاه (بابٌ في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة) كأنه يقول: من اعتقد فساد علل النحويين فهذا ناتج عن ضعف في نفسه عن أحكـام العلـة وعلمها، قال: " اعلم أنَّ هذا الموضع هو الذي يتعسَّف بأكـثر مـن تـرى، وذلك

---

(١)(الرّد على النحاة ٧٢).

(٢)النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل. د. شعبان عوض ١٣٧.

(٣)النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٤٣٨.

أنّـه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنَّ ما أوردوهُ من العلة ضعيف وَاهٍ ساقط غير متعال "[1].

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية دراسة العلة النحوية في منهج الدراسات اللغوية، وأهمية تلك الجهود التي بذلت منذ ظهور العلة النحوية وليدةً إلى أن اكتمل البحث اللغوي في مجال التعليل النحوي،" وفي ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها، وتراكيبها ووضعوا لها قواعدها، وحدود أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد أرادوا بـه تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم مالها من امتياز .... ومن ثَمَّ فإنَّ على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألاّ يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعلّ نصَّ الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً " [2].

قال الخليل: " إن العرب نطقت على سجيَّتها، وطباعها، وعَرَفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلـلـهُ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتـلَلْتُ أنا بما عندي لما عللتـهُ منه .... " [3].

ويمكن تلخيص أهمية المنهج التعليلي في الدراسات النحوية عند النحاة على النحو التالي:

١ - " التعليل النحوي يكشف حكمه الله في الصيغ وأوضاع الكلام.

٢ - إنَّ هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونيَّاتهم عند النطق، والنحاة يعللون بما قام في النـيَّات والعقول.

٣- الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه.

٤ - إنَّ العرب قد عللوا لنطقهم، ومن حق النحاة يأخذوا عنهم ما عللوا به"[4].

---

(١)(الخصائص ١ : ١٨٤).
(٢)أصول التفكير النحوي ١٦٢.
(٣)الإيضاح في علل النحو ٦٦.
(٤)(أصول النحو العربي ١٢٤ وما بعدها).

وبعد هذا العرض لمنهج التعليل عند النحاة الذي قدمت من خلاله طرحاً لمفهوم العلة وماهيتها، وأقسامها وبعض آراء النحاة حول العلة واتجاهاتهم المختلفة، وموقفهم من التعليل بين مؤيد ورافض، لذا أصبح من الواجب أنْ أبين موقف ابن عصفور من التعليل النحوي من خلال كتابه (مثل القرب) وذلك بعرض بعض النماذج من علله النحوية.

١ـ من علامات الرفع ترك الرفع

قال ابن عصفور: " وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه.... إلى آخره إن قال قائل: كيف جعلت ذلك علامة للرفع وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغيّر آخر الكلمة لعامل، ولا تغير في هذين النوعين من المعربات في حال الرفع على مذهبك فالجواب إني لم أجعل عدم التغيّر فيهما إعراباً في حال الرفع بل هما مجردان من الإعراب في حال الرفع، وإنما جعلت عدم التغير علامة إعراب، من حيث قام مقام العلامة في إفهامه العلامة فبما فيه علامة الرفع "[١].

وقد ذكر ابن عصفور هذا التعليل لما ذكره في (المقرب) عند حديثه عن ألقاب الإعراب حيث قال: " فأمَّا الرفع فعلاماته ثلاث: الضمة، والنون، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغيّر عما كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة للرفع في الحقيقة، وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها "[٢] ويقصد أنَّ العلامة الثانية للرفع هي بقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغيَّر عما كان عليه قبل ذلك، وهذا يكون في المثنى بالألف والنون في حالة الرفع أو جمع المذكر السالم بالواو والنون، فيكون بقاء اللفظ على ما هو عليه علامة للرفع في المثنى، وجمع المذكر السالم، فأنت تقول: محمدان عند التثنية ومحمدون في الجمع، فإذا قلت جاء المحمدان، أو المحمدون، بقي اللفظ على ما هو عليه، وصار ترك العلامة فيها علامة.

---

(١)قسم التحقيق لوحة ١٠٤.
(٢)(المقرب ١ : ٤٨).

وهذا الذي اختاره هو مذهب الجرمي[1]، وقد ردَّه الأنباري وابن مالك، قال الأنباري: " .... وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب .... وليس بمذهبٍ لقائل هذا القول وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال وأمَّا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب فقد ضعفه بعض النحويين، لأنه يؤدي إلى أن يكون في التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره إذ أول أحوال الاسم الرفع .... "[2].

وكذلك ردَّ ابن مالك هذا الاختيار الذي نسبه للجرمي واختيار ابن عصفور، حيث ردَّه من وجوه أهمها: " أحدها أنَّ ترك العلامة لم يصبح علامة الإعراب لكان النصب به أولى.

الثاني: من وجوه الرَّد: أنَّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حدّه ما ترك العلامة لـه علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى،وتخصيصه يجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك موجب إطراحهُ.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع .... "[3].

٢ـ علة بناء (مِثْـلُ) على الفتح

قال ابن عصفور: " وقولي: فمِـثلـُهم مرفوع، إلا أنَّه بُـني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن اعترض ذلك معترض مضاف إلى مضمر، والمضمر وإنْ كان مبنياً فإنه يَزدُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنك تقول بك لافعلنَّ.

ولا يجـوز أنْ تقـول: تِـكَ لأفعـلنَّ، ولا وَكَ لأخرجـنَّ، بـل لا يجـرَّ المضمـر من حروف القسم .... فالجواب: أنه قـد استقـر مـن كلامهـم بنـاء المضـاف إلى المضمر "[4].

---

(١)صالح ابن اسحق، أبو عمر الجرمي البصري، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وحدَّث عنه المبرد من مؤلفاته: التنبيه، وكتاب السِّيَر، وغريب سيبويه، وغير ذلك، توفى سنة ٢٢٥ هـ . ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٨-٩).

(٢)(أسرار العربية ٥٢ وما بعدها).

(٣)(شرح التسهيل ٢ : ٧٤).

(٤)قسم التحقيق: ١٧٨ .

وسيبويه لا يجوز عنده نصب (مثلَهم) لأنه غير معروف على رأيه " .... وهذا لا يكاد يعرف ...." [1] وأقر المبرد الرفع، وردَّ النَّصب " فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بَيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال ...." [2].

وجوز الكوفيون نصبه على الظرف، التقدير: في مثلهم حاهم ومثل مكانهم من الرفعة[3] وجوَّز الفراء النصب مطلقاً نحو: قائماً زيدٌ[4].

٣ـ علة عمل (فَعِيل) عمل اسم الفاعل

اختلف النحويون حول (فَعِيل) من حيث جواز عملها عَمَلَ اسم الفاعل فأجاز سيبويه عملها " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إنْ كان على بناء فاعل لأنه يريد بـه ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ...." [5].

ومذهب المبرّد أنه لا يجوز ذلك، وردّ مذهب سيبويه بقوله: " فأما ما كان على فعيل، نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً وذلك أن (فَعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع لـه مُلحق بـه، والفعل الذي هو (فَعِيل) في الأصل هو ما كان على (فَعُل) نحو كَرُم فهو كريم .... "[6].

وردّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد مؤيداً رأي سيبويه حيث يقول: " وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلا في (فَعَلَ) و(فَعِيل) الواقعين موقع (مُفْعَل) فإن قال: فما الدليل على أن العرب قد أوقعتها موقع (مُفعَل) بل القياس يقتضي أنْ يكون كلّ بناء على حكمه، ولا يوقع موقع غيره، فالجواب: " إنَّ سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالها.... "[7].

---

(١)(الكتاب ١ : ٦٠).
(٢)(المقتضب ٤ : ١٩١ وما بعدها).
(٣)ينظر: (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٨٨).
(٤)ينظر: (همع الهوامع ١ : ٤٥٠).
(٥)(الكتاب ١ : ١١٠).
(٦)(المقتضب ٢ : ١١٣ وما بعدها).
(٧) (شرح الجمل ١ : ٥٧٤).

ثم ذكر ابن عصفور هذا البيت دليلاً على ورود السماع بإعمال (فَعِيل) قال: " ومِنْ إعمال فَعِيل قوله:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوهَنِاً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابَاً وَبَاتَ الليلُ لم يَنَم

فنصبَ موهناً بكليل، على أنه مفعول به. فإن قيل: فلعل موهنا منصوب على الظرفية كأنه قال: كليلٌ موهنٌ عمل في آخر، فالجواب أنه إنما يريد: أكَلَّ

الموهنَ بكثرة عمله فيه، كما تقول: أتعبت نهارك، إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيراً، ولم يرد أنه ضعيف في موهن، بدليل قوله في موهن في آخر البيت: وبات الليل لم ينم، فجعله عاملاً طول ليله، كثير العمل، ولذلك قال: عملٌ وفَعِيل من أبنية المبالغة "[1] وقد أختار ابن مالك هذا الرأي، ووافق ابن عصفور في تأييد سيبويه، حيث يردَّ على من غلَّط سيبويه في إعمال (فَعِيل) قال: " .... وهذا تكلف عندي لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيل)، و(فَعِل) على سبيل المبالغة .... "[2].

٤ـ علة إعراب (الكاف) في مكانك، ورويدك

قال ابن عصفور : " قولي: والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها، إن قال قائل: هلا جعلتم الكاف في، مكانك وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب مثلها في رويدك لأن الظرف قد جعل اسماً للفعل، والأفعال كما تقدم لا تضاف، فكذلك ما جعل اسماً لها وأقيم مقامها فالجواب، إنَّ الظروف في أصل وضعها لم تجعل أسماءً للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفاً فلم يكن فيها إضافة إلاّ قبل تسمية الفعل بها ثم سُميَّ الفعل بها بعد ما أضيفت "[3].

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من جعل الكاف بمثابة الكاف في رويدك لا محل لها من الإعراب، لأن الظرف فيها جعل اسم فعل، هذا فيه ردَّ لما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: " وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعل فيه بأسماء مضافةٍ ليست

---

(١) قسم التحقيق : ١٩٦.
(٢)(شرح التسهيل ٢ : ٨٠).
(٣)قسم التحقيق: ١٩٩.

من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل .... واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة ...."[1].

وقد أوضح المبرد موقع هذه الكاف فقال: " اعلم أنَّ هذه الكاف زائدة، زيدت لمعنى المخاطبة ...."[2].

أما الكاف فهي حرف لا محل لـه من الإعراب، وهذا دون خلاف إلا في (عليك، ودونك) وما جرى مجراهما، فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ولا يجوز توكيدها بالمجرور.

ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهذا اختيار ابن عصفور، وهذا ما ذكره ابن عصفور هو ردَّ اختيار الأخفش الذي ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب[3] وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء، يضيق المقام هنا عن تغطية كل جوانبه.

٥ـ علة عَدَم إضافة أسماء الأفعال إلى ما بعدها

قال ابن عصفور : " إنْ قال قائل: هلاَّ لم يجز إضافة (ضَرْبَ) إلى ما بعده لأنه قائم مقام الفعل، فالجواب: إنَّ ذلك إنَّما ساغ، ولم يسغ في نزال لأن ضربَ مصدر في الأصل، وليس باسم فعل، فصحت إضافته لذلك، لأنه لم يَجعل اسم فعل إلاّ بعد استقرار الإضافة فيه، وليس كذلك نزال، لأنه وضع في أول أحواله على أن يكون اسم فعل "[4].

وهذا مذهب المبرد الذي ذهب إلى أنه لا يقاس شيء من الثلاثي على وزن فـَعَالِ، فلا يقال قـَعَادِ، ولا ضرابِ تريد اقعد، واضرب، وذهب الكوفيون إلى أن نزالِ فعل حقيقة، وذهب البصريون إلى أنها أسماء الأفعال[5].

---

(١)(الكتاب ١ : ٢٤٨ – ٢٥٠).
(٢)(المقتضب ٤ : ١٧٧).
(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢١١ وما بعدها).
(٤) قسم التحقيق: ١٩٨.
(٥) (ارتشاف الضرب ٣ : ١٩٨).

٦ـ علة نصب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة بالفعل

قال ابن عصفور: " .... ومثال ما لزم في النصب يلزم في الخفض، لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب .... فمن النصب قول الشاعر:

وادقــةً ضراتِهــا

فكسرُ التاء علامة نصب، ولا يجوز أنْ تكون علامة خفض لأن (وادقة) منون.

ومن الخفض قول الآخر:

جُونتا مصطلاهِما

فجونتا صفة لقولـه جارتا صفاً، والمصطلى في موضع خفض بدليل حذف النون من جونتين "[١].

وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل فيها الوجوه الثلاثة النصب، والجر والرفع حيث قال: " قد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه، ومنع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً ...."[٢] فهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب سيبويه والجمهور، وردَّ بـه رأي الكوفيين الذي اختاره ابن مالك.

٧ـ علة عدم إدغام أحد حرفي العلة في الآخر

قال ابن عصفور: " نحو: مَيْت أصله مَيْوِتْ، وشقي أصلهُ شُقـَيْو، ما لم يمنع من ذلك مانع على ما يتبين بعد. أعني أنك تقول: سَويْد، وديوان، فلا تدغم أحد حرفي العلة في الآخر لعلة ستذكر بعد ...."[٣].

وهذه المسألة محل خلاف بين العلماء حيث ذهب الكوفيون إلى أن، سَيِّد على وزن، فـَعِيل، نحو: سَويد.

---

(١) قسم التحقيق ٥٦.

(٢) (شرح التسهيل ٣ : ٩٦).

(٣)قسم التحقيق ٤٩.

وذهب البصريون إلى أن وزن سَيِّد فَيْعِلَ بكسر العين، أو فَيْعَل بفتح العين، فاستدل الكوفيون على مذهبهم بأنَّ فَعِيل نحو سَويد لـه نظير في كلام العرب الأمر الذي أبطله البصريون.

أما سَيِّد فالأصل فيه أنه عندما اجتمعت الواو، والياء، وكان الأول منهما ساكنًا قلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء وشددت فأصبحت سَيِّد، والمعنى أن الفاء في سيِّد ليست أصلية وإنما منقلبة عن واو، فإذا كانت أصلية مثل ديوان فلا تدغم الياء والواو[1] يقول ابن جني: " ولم تقلب الواو في، ديوان وإن كانت قبلها ياء ساكنة، من قبيل أن الياء غير لازمة.... "[2] وهذا اختيار ابن عصفور.

ومن خلال العرض السابق يمكن أن ألخص منهج ابن عصفور في العلة من خلال كتابه (مُثل المقرب) في النقاط التالية:

١ - أنه يهتم بدراسة العلة النحوية، ويدرك أهميتها في الدراسة اللغوية.

٢- قلة تعليلاته في هذا الكتاب، وهذا التزام منه بالمنهجية التي ارتسمها لتأليف كتابي (المقرب)، و(مُثل المقرب)، حيث صرَّح بذلك في مقدمة كتاب المقرب، من أنه يسلك في هذا الكتاب مسلك الاختصار، بعيداً عن ذكر الخلافات وكثرة التعليلات، وعند تأليفه لهذا الكتاب (مُثل المقرب) سار على نفس المنهج فلم يكثر من هذه التعليلات، والكتابان بمثابة كتاب واحد يكمّل كلّ منهما الآخر.

٣- أنه يذكر تعليلاً واحداً للمسألة الواحدة، في الوقت الذي تتعدد فيه التعليلات عند النحاة.

٤- يتبنى مذهب الجمهور وتعليلاتهم، ولم تكن لـه آراء منفردة.

٥- يذكر العلة في المسألة دون ذكر ترجيح لمذهب معين.

---

(١)ينظر: (الإنصاف ٢ : ٧٩٥).

(٢)(سر صناعة الإعراب ٢ : ٢٦٥ وما بعدها).

موقفه من الآراء النحوية المختلفة:

إنَّ قراءة متأنية في (مُثل المقرب) لَيتضح من خلالها وبجلاء أنَّ ابن عصفور بصري المذهب، لا يحيد عن ذلك، فهو يأخذ بهذا المذهب في كل مسائله تقريباً.

ويلاحظ أيضاً أنّ ابن عصفور في بعض الأحيان يناقش آراء البصريين، ويخالفها أحياناً، معنى هذا أنه يتصف بالاستقلالية وعدم التعصب، وأنه يبني آرائه على أساس من الموضوعية وإعمال الفكر.

أولاً: ما رجّح فيه رأي البصريين:

١- أوجب تأخير الفاعل عن الفعل، وردَّ ما احتج بـه الكوفيون، مما ظاهره تقديم الفاعل، قال ابن عصفور: " وقولي: مقدماً عليه تحرزٌ من تأخرهما عنه لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل .... "[١]، وهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب البصريين، إذ لا يجوز عندهم تقديم الفاعل على عامله، وجوَّز الكوفيون تقديم الفاعل في مثل: زيدٌ قام، وتأوله البصريون على الابتداء[٢]، قال الأنباري: " فإن قيل فَلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل لأنه تنزل بمنزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل .... فإن قيل لِمَ زعمتم أن قول القائل (زيدٌ قامَ) مرفوع بالابتداء دون الفعل؟ .... قيل لوجهين:

أحدهما أنه من شرط الفاعل ألاّ يقوم غيره مقامه.

والثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب ألا تختلف حال الفعل، فكان ينبغي أن يقال الزيدان قام، والزيدون قام، كما تقول: قام الزيدان وقام الزيدون، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل .... "[٣].

٢- ذهب مذهب البصريين في أنَّ نِعْمَ وبئس فعلان غير متصرفين، قال ابن عصفور: " نعم وبئس وهما فعلان غير متصرفين .... "[٤] وردَّ بهذا مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنهما اسمان.

---

(١)قسم التحقيق ١٠٦.
(٢)ينظر: (همع الهوامع ١ : ٥٧٦).
(٣)(أسرار العربية وما بعدها).
(٤)قسم التحقيق : ١٢٩.

٣- واختار مذهب البصريين في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزاد من تعصبه إلى هذا المذهب إلى درجة أنه ردّ قراءة ابن عامر ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط والوهم، قال: " وأما قراءة ابن عامر. قَتْلُ أوْلاَدَهم شُرَكائِهم فنادرة، وقد يمكن أن يكون الذي غلّطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام بالياء.... "[١].

٤- ذهب مذهب البصريين في إعراب (لا) إذا دخلت على معرفة لا تعمل شيئاً، ووجب تكرارها، حيث قال: " فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها، مثال ذلك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو .... "[٢]، ووجب تكرارها في المعرفة لأنها جاءت مبنية على السؤال، كأنه قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فقال لا زيدٌ عندي ولا عمرو[٣].

٥- ذهب إلى أن (حبذا) بمنزلة شيء واحد في (حبَّ، وذا) فقال: " قولي: جُعلا بمنزلة شيء واحد مما يدل على أنَّ حبَّ مع ذا كلمة واحدة، وأنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء .... "[٤] وهذا الذي اختاره هو مذهب البصريين، وقد ذكره الأنباري فقال: " فإن قيل فَلِم جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت بـه عادتهم في كلامهم ..... "[٥].

٦- ذكر في باب الإدغام أنَّ أصل (سَيِّد) هو سيْود، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ أصلها سَوِيد.

٧- اختار مذهب سيبويه في ماهية الإعراب، حيث عرفه ابن عصفور بأنه: " تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً "[٦]، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه[٧]، وقد ردَّه ابن مالك وآخرون[٨].

---

(١)قسم التحقيق : ١٠٨.
(٢)قسم التحقيق : ٢٢٦.
(٣)ينظر: (أسرار العربية ٢٥٠ وما بعدها).
(٤)قسم التحقيق : ١٣٥.
(٥)(أسرار العربية : ١٠٨).
(٦)ينظر باب الإعراب :١٠١.
(٧)ينظر: (الكتاب ١ : ١٣).
(٨)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٤١٣).

ثانياً: موقفه من آراء سيبويه والبصريين

من خلال العرض السابق لبعض النماذج التي توضح اختياره مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين، يمكن القول إنَّ ابن عصفور قد التزم بمذهب البصريين، دون غيره من المذاهب في أغلب مسائله إنْ لم تكن كلها.

وعلى الرغم من تمسكه بمذهب البصريين وسيبويه، فذلك لا يعني أنه تابع للبصريين دائماً غير معارض لهم، ومعتنقاً مذهبهم لا يخالفهم، فقد كان في بعض الأحيان يعارضهم، ويردّ مذهبهم، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١- يرى ابن عصفور أن رافع المبتدأ والخبر هو التعري عن العوامل اللفظية، يقول ابن عصفور" وإنما اشترطت تعريته عن العوامل اللفظية غير الزائدة .... "[١].

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرفع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[٢].

٢- يشترط ابن عصفور في زيادة (كان) أن تزاد وحدها، وأجاز سيبويه زيادتها مع اسمها، قال سيبويه " قال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان .... "[٣].

ويبدو أنَّ موقف ابن عصفور من الآراء النحوية المختلفة من خلال كتابه (مثل المقرب)، حيث كان يتبنى رأي البصريين في الغالب، وكان يردّ ما دون ذلك، وكان في بعض الأحيان يناقش آراء سيبويه ويرد بعضها، معتمداً على التحليل العلمي للآراء، والابتعاد عن مجرد التبعية لأي مذهب.

---

(١)قسم التحقيق : ١٤٨.

(٢)ينظر: (الإنصاف ١ : ٤٤).

(٣)(الكتاب ٢ : ١٥٣).

الخـاتمـــة

هذا الكتاب (مُثل المقرب) هو كتاب جمع فيه ابن عصفور مثل مسائل كتاب (المقرب) الذي ألفه ابن عصفور قبل هذا الكتاب، والذي اعتمد فيه منهج الاختصار عند تأليفه، فلم يكثر فيه مِن ذكر الخلافات النحوية أو العلل المختلفة حتى يكون ميسور الفهم عند القارئ، فأصابه بسبب ذلك المنهج شيء من الغموض، وعدم الوضوح بسبب قلة إيراد الأمثلة لمسائله، لذا أشار عليه الأمير: أبو زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص أمير تونس، أنْ يضع في ذلك تأليفاً يستوعب فيه مثله المهملة، ومسائله المشكلة، فأنجز هذا الكتاب ليفي بالمطلوب.

عاش ابن عصفور الإشبيلي في عصر ازدهرت فيه العلوم بالأندلس الأمر الذي مَكّن لـه أنْ يعبَّ من معين لا ينضب، فقد درس اللغة والنحو على يد خيرة علماء الأندلس، كان من بينهم الشلوبين، والدَّباج، فنال بذلك الحظوة بين علماء عصره.

اهتم ابن عصفور في هذا الكتاب بذكر المسائل التي رأى أنها لم تستوفِ حقها في كتاب (المقرب) من حيث ذكر مثلها، فقد كان يذكر المسألة ثم يورد لها الأمثلة اللازمة لتوضيحها، وإزالة الغموض عنها، مع التزامه الشديد بالمحافظة على السير وفق المنهج الذي ارتسمه في المقرب، وهو الإيجاز والبعد عن ذكر الخلافات والتعليلات، وهذه سمة واضحة في (مُثل المقرب).

أمّا شواهده في (مثل المقرب) فقد كان أكثرها من الشعر ثم القرآن الكريم، وفي القرآن الكريم قراءات، ووجوه إعراب مختلفة، فقد كان ابن عصفور يأخذ بالقراءات المتواترة، ويردّ القراءات الشاذة، التي يردها البصريون أيضاً.

أما وجوه الإعراب المختلفة في الآيات القرآنية فقد كانت في الغالب يذكر لها وجهاً واحداً للإعراب.

أما شواهده الشعرية فقد كانت أكثر شواهده، وقد التزم فيها ابن عصفور بالحدود الزمانية والمكانية التي أقرها النحاة إلى حد كبير، فلم يخرج عن هذه الحدود إلا عندما أستشهد بعجز بيت لأبي نؤاس وهو من المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم، كما أقرّ النحاة ذلك، وأظن أنه أورد هذا البيت من باب التمثيل به لا من باب التقعيد.

ويلاحظ على هذه الشواهد الشعرية أنَّ أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة، أو أنها قد وقعت فيها الضرورة الشعرية.

أما الحديث النبوي الشريف فقد ندر الاستشهاد به عند ابن عصفور، وقد يرجع السبب في ذلك الى أنه كان من الذين يمنعون الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وقد يكون السبب أنه لم يكن من المحدِّثين الذين لهم معرفة بعلم الحديث ومصطلحه.

أما الأمثال، وأقوال العرب، فقد احتج بها كثيراً، وهذا يدل على أنه صاحب موروث عربي كثير،فكانت بيئته عربية خالصة على الرغم من نشأته في بلاد الأندلس، إلاّ أنَّ الطابع السائد في ذلك الوقت هو الروح العربية بكل ما تحمل.

أما مذهبه النحوي فقد كان بصري المنهج، الأمر الذي يتضح من خلال المسائل التي يتناولها في (مُثل المقرب) حيث كان يختار ما هو بصري ويردّ ما دونه، فهو بصري المذهب دون منازع.

المحقق